الفصل الثاني

مشروع السادات السياسي وشرعية حكمه

obeikandl.com

الفصل الثاني

مشروع السادات السياسي وشرعية حكمه

توضيح أولي عن المشروع الساداتي وعلاقته بالمشروع الناصري:

-على الرغم من أن عبد الناصر والسادات ينتميان إلى تنظيم الضباط الأحرار، وما قام به من دور في صنع تاريخ مصر الحديث «بغض النظر عن توقيت انضمام السادات إلى التنظيم» .. وعلى الرغم - أيضًا - من أن حكم السادات (١٩١٨-١٩٨١) كان امتداد لثورة ٢٣ من يوليو ١٩٥٢- بعد توليه الحكم - بعد موت عبد الناصر في ٢٨ من سبتمبر ١٩٧٠، وكان الاستمرار في الطريق الناصري هو مصدر شرعية «السادات» في هذه الفترة، واحتفاظ السادات - في خطبه السياسية - بالاستهلاك الناصري الشهير كان لتأكيد هذا الاستمرار «أيها الأخوة المواطنون»، وكانت أحد أشكال الصيغ التي اعتمدها الخطاب الساداتي للإيحاء للمصريين باستمرار طريق سلفه عبد الناصر..[1].

(١) د. عبد العليم محمد: الخطاب الساداتي - تحليل الحقل الأيديولوجي للخطاب الساداتي -كتاب الأهالي رقم ٢٧ أغسطس ١٩٩٠ ص١١٥.

-كما أنه قام بالانحناء أمام تمثال عبد الناصر في مجلس الشعب تعبيرًا عن إجلاله وتبجيله واحترامه لعبد الناصر، غير أنه رآها العديد من السياسيين أنها حركة تمثيلية لم يكن لها داع!!!

-بيد أن الأمر - كما رآه عديد من الباحثين والسياسيين - كان فيه اختلاف بين الشخصين في الحكم والأسلوب وإدارة البلاد ومشروع الحكم.

-فيرى مراد غالب (١٩٢٢-٢٠٠٧) وزير الدولة للشؤون الخارجية الأسبق : أنه كانت هناك فروق عديدة بين طريقة السادات وطريقة عبد الناصر في التعامل مع الوزراء ومجلس الوزراء.. فقد كان عبد الناصر حريصًا على حضور مجلس الوزراء عندما كان يرأس هذا المجلس، وكان يأتي بجدول أعمال واضح ومحدد ويطرحه للمناقشة، وكان مستمعًا جيدًا - كما سبق أن ذكرت - ويعطي الفرصة للوزراء لمناقشة القضية المطروحة أمامهم، وكان كل وزير في اختصاصه يدلي بتقرير عن سير العمل في وزارته، كان عبد الناصر لا يقتصر على العرض العام أو الخطوط العريضة فقط، ولكنه كان مغرمًا بتفاصيل المشكلة وله جلد على الاستماع والمناقشة مهما طالت.. أما أنور السادات فكانت شخصيته مختلفة تمامًا عن شخصية عبد الناصر ، فكانت شخصيته أكثر استرخاء وفي جو بعيد عن الرسميات والتوتر، والحق أنه عندما يكون طبيعيًا وليس مهمومًا يصبح شخصية خفيفة الظل سهلة التعامل، وتشعر معه كأنك مع صديق ، ولكنه قابل للغضب والانفعال الشديد إذا لم يرقه تعليق أو طريقة عرض للقضية أو إذا شعر بأنك تنقد تصرفاته.. كان عبد الناصر واضحًا ومباشرًا وتعرف منه الطريق المحدد لتناول القضايا والمشاكل، ولكن السادات كان له اتجاهه الخاص يخفيه عن معاونيه ومستشاريه..[1].

(١) مراد غالب: مع عبد الناصر والسادات - سنوات الانتصار وأيام المحن - مركز الأهرام للترجمة والنشر - الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ ص٢٣٥.

-وقد أوضح إبراهيم السايح في كتابه «جذور السلبية الشعبية في مصر» الفروقات المتناقضة والمتباينة تمامًا بين مرحلة عبد الناصر (١٩١٨-١٩٧٠) ومشروعه السياسي وبين مرحلة أنور السادات ومشروعه السياسي في إدارة الحكم قائلاً:

«فإن فترة حكم كل منهما وتوجيهاتهما الخاصة والعامة كانت شبه متناقضة تمامًا، انحاز عبد الناصر للفقراء تحول عند السادات إلى سياسات لا تدمر الفقراء فحسب، ولكنها تزج بالطبقة المتوسطة بأكملها بين صفوفهم، القومية العربية في مشروع عبد الناصر تحولت عند السادات على اتهام العرب بالخيانة والبحث عن الهوية المصرية بديلًا للتوجه العربي أو الإسلامي، والتوجه الشرقي لمصر في إطار مركز عدم الانحياز والعداء للإمبريالية الغربية تحول في عهد السادات إلى طرد الخبراء السوفييت وبداية علاقة شديدة الخصوصية مع الأمريكان، ثم إنشاء سفارة لإسرائيل نفسها في مصر، حركة التصنيع الثقيل التي بدأتها مصر في عهد عبد الناصر تحولت في عهد السادات إلى مصانع البسكويت واللبان والمياه الغازية، فضلًا عن عشوائية إنشاء المناطق الحرة والنتائج المريرة لتجربة المساكن الشعبية التي أقامها عبد الناصر للفقراء، تحولت في عهد السادات وصهره وزير الإسكان «عثمان أحمد عثمان» إلى قوانين التمليك وتخلي الدولة عن دورها في قطاع الإسكان وأصبح على كل مواطن أن يدبر

آلاف الجنيهات حتى يعثر على شقة يتزوج فيها ، التزام الدولة بتعيين الخريجين تحول مع نهاية عهد السادات إلى عودة لنظام الإعلان عن الوظائف الخالية، وتدخل الوساطة والمحسوبية في توفير فرصة العمل للشباب، وهكذا كانت كل الأوضاع الناتجة عن توجهات المرحلة الناصرية تتحول إلى النقيض في عهد السادات..»[1]

-ومن ثمّ.. بات واضحًا وجود فوارق وتناقضات صادمة بين مشروعين في الحكم وإدارة مصر.. المشروع الناصري والذي اعتمد على الاشتراكية و القطاع العام والتأميم وتمصير الاقتصاد الوطني وتذويب الفوارق بين الطبقات والانحياز أكثر للطبقات الفقيرة ومساندة حركات التحرر العربي وكل الشعوب المنطلقة للحرية والاستقلال ومعاداة الصهيونية والإمبريالية الغربية كوجهين للظاهرة العدوانية والصداقة مع الدول الاشتراكية والعالم الثالث والالتزام بدول عدم الانحياز ،والمشروع الساداتي والذي اهتم بمنطقه الخاص وناقض المشروع الناصري وخاصة من الفترة من عام ١٩٧٤ وحتى نهاية حكمه عام ١٩٨١ – حيث إنه ترتب على الأداء الجيد للجيش المصري عام ١٩٧٣ – أي قبل فترة التمويلات الواضحة – كما يذكر سعد الدين إبراهيم – في دراسته «مصر والوطن العربي خلال الثمانينيات» ؛ حيث أكد على أن السادات قد تمتع بشعبية هائلة، ولم تعد شرعية حكمه – فقط –

سعد الدين ابراهيم

(١) د. إبراهيم السايح : جذور السلبية الشعبية في مصر – قراءة تحليلية موجزة في التاريخ السياسي للشعب المصري – دار البستاني للنشر والتوزيع ٢٠٠٢- ص ٨٩، ٩٠.

على كونه رفيقًا لعبد الناصر أو خليفة له، حيث أصبح السادات يتصرف من منطقه الخاص بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ – بفترة قصيرة – وبدأت اختياراته الأساسية تتبلور في الفترة من ١٩٧٤-١٩٧٧ ووصل ذلك إلى تحول تدريجي كامل نقيض الناصرية ، وأصبحت الأركان الأربعة للساداتية تتمثل في :

سياسة الانفتاح Open Door Policy والديمقراطية المحكومة «المقيدة» من جانب السلطة والتحالف مع الغرب والمصالحة مع إسرائيل.. ومن أجل التأكد من ذلك فقد تم طرح كل سياسة بشكل مستقل وتقديمها بأكثر الطرق اعتدالًا ، وفي كثير من الأحيان يتم ذلك في إطار التمجيد التقليدي لجمال عبد الناصر وثورة ١٩٥٢!! فكان السادات وجهاز إعلامه – كما يذكر إبراهيم – يقولون: «إن تلك السياسات بدأها الرئيس الراحل بالفعل» ، و« أنه كان سيفعل نفس الشيء لو كان حيًا» أو « إنها مجرد إصلاح تكتيكي في السياسة وليس تغييرًا في المبادئ»[1].

-ونحن نتفق مع سعد الدين إبراهيم في رؤيته في أن حرب أكتوبر أثبتت شرعية جديدة للسادات أضيفت لشرعيته السابقة.. ولكن الأولى مكنته بالفعل من فرض مشروعه الخاص، والذي أسس على أركان أربعة – كما أشرنا من قبل – ولأهمية حرب أكتوبر «رمضان ١٣٩٣هـ» في الإستراتيجية العالمية، ولأنها حُسبت للسادات بل أكدت شرعيته، وكانت أهم إيجابيات السادات قاطبة.

-فسوف نوضح في الأوراق التالية حرب أكتوبر ودورها في الوجود العربيّ وتضامنه وأثرها على الحروب وإدارتها وسريتها ومفاجئتها للعدو وأسرار نجاحها ، والمقارنة بينها وبين حرب يونيو / حزيران ١٩٦٧ وما أثير حول حرب أكتوبر وإدارة السادات لها.

(١) د. سعد الدين إبراهيم: مصر والوطن العربي خلال الثمانينيات – نظرة مستقبلية – في كتاب مصر والعرب ١٩٦٧ – ١٩٨٢ – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – الأهرام – العدد ٥٨ – ١٩٨٤م – ص٩٣.

١-حرب أكتوبر وشرعية حكم السادات

-يمكن لنا القول: «إنه من الصعب أن نفهم أو ندرك قيمة ما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣ «رمضان ١٣٩٣هـ» إلا بالمقارنة مع النقيض الموضوعي لها، وهي حرب يونيو / حزيران ١٩٦٧، وما أصاب مصر بل والأمة العربية كلها من انتكاسة شديدة في قواتها المسلحة في هذه الحرب المؤلمة..!!!!

-ويقول الكاتب أحمد بهاء الدين (١٩٢٧-١٩٩٦) في كتابه «وتحطمت الأسطورة عند الظهر!» أنه: «لا يمكن الكتابة عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتقدير حجم الانتصار الذي حققته دون الإشارة في إيجاز إلى حرب يونيو ١٩٦٧ وما خلفته ذلك.. إنهما في حقيقة الأمر قتالان في مسار حرب واحدة، وكل ما حدث في حرب يونيو ١٩٦٧ كان له انعكاس في حرب أكتوبر من أسلوب العمل السياسي والعسكري حتى أعمق وجدان الجماهير(ألم نستمع كلنا إلى البلاغات العربية الأولى في أكتوبر ١٩٧٣ في تحفظ وإشفاق شديدين لأن أفئدتنا لا تزال مثقلة بالبلاغات الأولى لحرب يونيو ١٩٦٧؟) .. ومع ذلك فإنه من الممكن القول أن بعض عناصر النظرة الشاملة لحرب يونيو ١٩٦٧ (حزيران) ما زالت ناقصة: لأن الكثير مما قيل كان غير صحيح، ولأن الدعاية الصهيونية دفعت بالهزيمة – التي كانت أعباؤها عميقة بالفعل – إلى أبعاد أكثر مبالغة، ولأن كل الأطراف لم تتكلم بعد»[١].

-ويستطرد بهاء الدين في هذا الموضوع قائلًا:-

(١) أحمد بهاء الدين :.. وتحطمت الأسطورة عند الظهر! – كتاب الهلال – العدد ٥٥٠ أكتوبر ١٩٩٦ ص١٦.

«من هذا المنطلق أبادر فأقول: «إنني من الزاعمين بأن حرب يونيو (حزيران ١٩٦٧) كانت فخًا منصوبًا واستدراجًا تفتحت مراحله أمامنا بإحكام استدرجنا إليه مغمضين العينين.. وليس معنى هذا أننا أبرياء من الوقوع في الشرك.. ذلك أن السياسات الدولية خصوصًا ما يتصل منها بالحرب والسلام مليئة بالشراك والأفخاخ، ولكن هذه الشراك والأفخاخ لا تنصب، ولا يتم عملها بإحكام من فراغ وإنما تستمد عناصرها من الظروف والملابسات الواقعية.. إن من ينصب لخصمه شركًا في عالم اليوم يدرس هذا الخصم جيدًا، ويتعرف على مواطن ضعفه وقوته، ويبحث ردود أفعاله السياسيّة والعسكريّة بكل دقة، ويختار لنصب هذا الشرك اللحظة السياسية والعسكرية المحلية والدولية والمعنوية المناسبة له بحيث تؤتي خطته ثمارها وفي عصر اشتهرت فيه اصطلاحات : The Game of Nations والـ Games man ship .. كاد هذا الأسلوب في السياسة أن يكون علمًا قائمًا بذاته»[١].

والآن .. سوف ندرس حرب أكتوبر وما أحدثته من تغيير في الإستراتيجية العالمية.

---

(١) أحمد بهاء الدين : مرجع سابق ذكره ص١٨.

- من المعروف عن الكاتب أحمد بهاء الدين اعتداله في الرؤية والإنصاف عند التقييم.. ويروى عنه أنه استطاع إنجاز هذا الكتاب المهم عن حرب أكتوبر «وتحطمت الأسطورة عند الظهر!» بعد حرب أكتوبر خلال عشرة أيام.. ومع ذلك تميز تحليله بالكتاب وتفرده بالمعلومات الدقيقة والتفاصيل المهمة عن حرب أكتوبر.

أ- مُفاجأة حرب أكتوبر ..
ونجاح السادات في التضليل الإعلامي للعدو

-غني عن البيان أن قضية مفاجأة الحرب وساعات الهجوم كانت أهم نجاحات مصر «السادات» في المعركة، بل اعتمدت مصر «السادات» على التمويه وتضليل العدو إعلاميًا.. وقد أشاد بموقف السادات في هذا المضمار عدد من الكتاب والباحثين والمؤرخين.

-وفي هذا الصدد يذكر أحمد بهاء الدين (١٩٢٧ - ١٩٩٦) في كتابه المهم «وتحطمت الأسطورة عند الظهر!» قائلًا:

«إن قضية (المفاجأة) من أول وأكبر القضايا التي تثيرها حرب أكتوبر هل كانت حقًا مفاجأة؟ وما مدى هذه المفاجأة؟

-بالتأكيد كانت هناك مفاجأة، ولكن إلى أي حد كانت هذه المفاجأة؟ هل لم يعرف الإسرائيليون بالهجوم -مثلًا- إلا ساعة إطلاق الطلقة الأولى؟ أم أنهم عرفوا قبل ذلك بأيام؟ وأهمية هذه الوقفة الأولى عند أول قضايا المعركة، وهي عنصر المفاجأة هام لسبب أراه جوهريًا.. فالحرب الإعلامية الإسرائيلية بعد أن أفاقت من صدمة أكتوبر تحاول أن تعيد بناء الأسطورة من جديد بالتقليل من أسباب الانتصار المصري وتصديره وكأنه نوع من «المصادفات البحتة»، وهم في ذلك يستندون إلى محورين أساسيين:

الدعوى الأولى: أنه لولا المفاجأة وحدها لما حدث ما حدث.

والدعوى الثانية: أنه لولا وقف إطلاق النار لأجهزوا على القوات العربية كما فعلوا في حروب سابقة.

-وعندما نتأمل عنصر المفاجأة التي نجحت في توفير القيادة المصرية، نجد أنه كان ناجحًا بغير شك، ولكن مبالغة الإسرائيليين فيه أمر آخر.. إن المفاجأة عنصر من عناصر أي حرب، وخصوصًا في أي هجوم حتى في غمار حرب مستمرة تنطوي أي مبادرة هجومية على قدر من التضليل والخداع والمفاجأة[1].

-وفي حالتنا - كما يذكر بهاء الدين - «كان توفير عنصر المفاجأة أمر صعبًا .. فنحن بلاد محتلة، والمنطق يقول أنه من التصلب الإسرائيلي لابد من نشوب القتال ذات يوم.. وفي نفس الوقت كان هذا القتال لتحرير الأرض المحتلة هو الهدف المعلن للدولة والذي يورده رئيس الجمهورية نفسه في كل خطاب هام وليس كمفاجأة ١٩٦٧ مثلًا أو ١٩٥٦ حين نشبت الحرب دون أي مقدمات وبناء على خداع طويل، ومع ذلك تمكنت القوات المصرية من تحقيق المفاجأة»[2].

-ويذكر محمود عزمي في كتابه «دراسات في الإستراتيجية الإسرائيلية» رأي القادة الإسرائيليين في مفاجأة الحرب قائلًا: أما الجنرال حاييم بارليف (١٩٢٤-١٩٩٤) الذي اقترن اسمه باسم الخط الدفاعي الذي أنشئ على الضفة الشرقية للقناة في عهد رئاسته للأركان فقد رد «بيليد» ضمنًا في حديث له ردًا على سؤال عن سبب «المفاجأة» التي تعرض لها الجيش الإسرائيلي في «يوم الغفران»، فيقول حاييم: «إن نجاحات (العدو) المفاجئة سواء في سيناء أو في هضبة الجولان لم تنبع على كل حال من انعدام معلومات أو من وجود مفهوم عملياتي غير صحيح لدى جيش الدفاع الإسرائيلي أو من خطأ في تقدير وتقييم نسبة القومي أو من استخدام أسلحة غير معروفة أو من قدرات غير متوقعة لجيوش مصر وسوريا، لقد

(١) أحمد بهاء الدين: وتحطمت الأسطورة عند الظهر! - كتاب الهلال - العدد ٥٥٠ - جمادي الأولى - أكتوبر ١٩٩٦ ص١٤٩، ١٥٠.

(٢) أحمد بهاء الدين، مرجع سابق ذكره ص١٥٠.

نجحت هذه النجاحات من حقيقة كون نظام الدفاع لجيش الدفاع الإسرائيلي لم يكن في الساعة المصيرية لبداية الحرب بكامل الاستعداد الذي يتطلب خطر حرب شاملة»[1].

-ويستطرد عزمي معلقًا على كلام حاييم بارليف (١٩٢٤-١٩٩٤م) وموضحًا رأيه في مفاجأة الحرب قائلًا:-

«وهكذا يحصر (بارليف) الخطأ الإسرائيلي في عدم التأهب الكامل للحرب «أكتوبر» وليس في عدم التمسك بحرفية نظرية الأمن في صورتها الأصلية التي تحققت عام ١٩٦٧ أو في شكلها الجديد الذي ترسخ مع ظهور مبدأ (الحدود الآمنة) عقب حرب (الأيام الستة) وما رافقه من ظهور لأساليب الدفاع الثابت المخطط التي لم تكن معروفة لدى المفكر العسكري الإسرائيلي قبل (إذا استثنينا ذلك الدور المحدود لشبكة المستعمرات المحصنة التي أسندت إليها مهام الدفاع الإقليمي في الفترة السابقة لحرب ١٩٦٧)»[2].

حاييم بارليف

(١) محمود عزمي: دراسات في الإستراتيجية الإسرائيلية – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٧٩ ص٧٦.

(٢) محمود عزمي: مرجع سابق ذكره ص٧٦.

-ويستطرد عزمي في حديثه لتوضيح شقة الخلاف بين الإسرائيليين في تفسير مفاجأة حرب أكتوبر قائلًا:

«وقد استمر هذا الخلاف في الرأي داخل إسرائيل عقب حرب تشرين الأول حول مدى صلاحية الإستراتيجية العسكرية أو المفهوم الأمني في مواجهة الهجوم العربي الذي بدأت به الحرب وتبلور الانقسام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حول مفهومين: الأول يرجع الخلل إلى المفاجأة الناجمة عن سوء التقدير السياسي للمعلومات المتجمعة لدى جهاز الاستخبارات عن الحشود الهجومية العربية ومن ثمّ لم يكن الجيش الإسرائيلي في كامل استعداده المادي والمعنوي لمواجهة ظروف حرب شاملة.. والمفهوم الثاني: يرجع الخطأ إلى التراخي في تطبيق مبادئ الإستراتيجية التي ثبتت صحتها في حرب ١٩٦٧ وخاصة التراخي في تطبيق مبدأ «الضربة المضادة الإجهاضية» أي التخلي عن توجيه الضربة الأولى وقبول مبدأ الدفاع الإستراتيجي الذي يتحول إلى هجوم مضاد عام بعد تعبئة الاحتياط»[1].

-ويذكر المشير محمد عبد الغني الجمسي (١٩٢١-٢٠٠٣) في كتابه «يوميات حرب أكتوبر» عن مفاجأة حرب أكتوبر وأثرها على القيادات الإسرائيلية وقيمة الجندي المصري في صنع هذه المفاجأة قائلًا:-

(١) محمود عزمي: دراسات في الإستراتيجية الإسرائيلية ص٧٧.

«لقد اشتملت حرب أكتوبر على الكثير من المفاجآت التي اتخذها العدو تبريرًا لهزيمته إلا أنه اضطر على لسان الجنرال دافيد اليعازار إلى أن يعترف بأن مفاجأة الحرب كانت هي «نوعية المقاتل العربي» ، فقد قال رئيس الأركان الإسرائيلي:-

«إن كل حرب تحمل معها مفاجأتها ، وهناك أشياء لابد أن نتعلمها وأن نصحح معلوماتنا وكبرى هذه المفاجآت أن الجنود المصريين وكذلك السوريين قد أظهروا من الكفاءة والتضحية بالنفس وتوفر الدافع ما يفوق بكثير ما أبدوه في الحرب السابقة إن الجيش الإسرائيلي قد فوجئ تمامًا بتدريب وكفاءة الجندي العربي»(١).

-ويؤكد صلاح العقاد في كتبه «السادات وكامب ديفيد» على التخطيط والإعداد لحرب أكتوبر ودور السادات في ذلك قائلاً:

«تميزت خطط السادات في الإعداد لحرب أكتوبر بالبراعة في التمويه مما حقق هدف المفاجأة بالحرب، فمن وسائل التمويه إجراء مناورات عسكرية قرب الجبهة دون أن يتبعها شيء فعبأت إسرائيل قوتها مرتين دون فائدة ولذلك عندما تجمعت الحشود على قناة السويس في أواخر

(١) مشير محمد عبد الغني الجمسي: يوميات حرب أكتوبر – كتاب الحرية العدد ٣١ – صادر عن دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر – ص ٢٣٧.

سبتمبر ١٩٧٣ لم تشأ الدولة العبرية أن تكلف نفسها تعبئة جديدة.. وحرصًا على إبقاء العدو غافلًا عما يراد به حرص السادات على عدم إبداء أي رد فعل خلافًا لما كان يحدث في الماضي على تحديات إسرائيل للمشاعر العربيّة، وعلى سبيل المثال لم يشأ السادات أن يثار لإسقاط الطائرة المدنية الليبية في سيناء في مارس ١٩٧٣ وذلك خلافًا لإلحاح القذافي، كما وقف صامتًا إزاء الغارة الإسرائيلية التي كانت قد استهدفت اغتيال بعض القادة الفلسطينيين في أبريل ١٩٧٣»[١].

-ومن وسائل التمويه الأخرى - كما ذكر العقاد - نشر خبر افتتاح الجامعات في ٢٩ سبتمبر والسكوت على تأجيل هذا الموعد، ومن الجائز أن يكون مقال محمد حسنين هيكل المنشور في يوليو ١٩٧٣، والذي يشكك فيه إمكانية الحرب جزءًا من حملة التضليل، وإلا فإن نشر المقال في ذلك الوقت القصير يعتبر تثبيطًا للهمم وخاصة بين أفراد القوات المسلحة، وقد تناول رئيس تحرير الأهرام (هيكل) في هذا المقال كل الأبواب المفتوحة أمام التحرك العربي وأخذ في فاعليتها، فعملية العبور إن نجحت ستكلف خسائر فادحة في الأرواح تصل إلى مئات الألوف والتنسيق مع الأقطار العربية يحتاج إلى ثلاث سنوات على الأقل لكي يحقق الحد الأدنى منه وحتى سلاح النفط شكك في فاعليته، وأضاف أنه قد يعود بالضرر على الدول المنتجة؛ لأن العالم الصناعي سوف يبحث عن بديل للنفط،

(١) د. صلاح العقاد: السادات وكامب ديفيد - مكتبة مدبولي عام ١٩٨٤ ص١٠٥.

-استيقظت إسرائيل في الصباح وعناوين الصحف تحمل أنباء المذابح التي أقيمت في بيروت بنجاح، فقد تم اغتيال كمال ناصر وكمال عدوان ومحمد يوسف النجار في أبريل ١٩٧٣.. ولقد كان ذلك اليوم هو واحدًا من أهم أعياد الشعب الإسرائيلي، لقد شربوا من الدماء في بيروت.. وقالت جولدا مائير (١٨٩٨-١٩٧٨) بفخر واعتزاز كبيرين: «أن ما فعله أبناؤنا في بيروت سوف يتكرر في أي دولة عربية تسمح «للإرهابيين» بالعمل أو التدريب على مقاومة دولة إسرائيل.. وقال موشى ديان (١٩١٥-١٩٨١) وزير الدفاع الصهيوني: « سوف نضربهم في أي مكان.. وقال دافيد إليعازر رئيس الأركان: أن بيروت سوف تشهد غارات مماثلة في المستقبل..» لزيادة التفاصيل في هذا الشأن انظر: وجيه أبو ذكري: الإرهابيون الأوائل - جيراننا الجدد!- المكتب المصري الحديث ص ١٣٨ وما بعدها.

ولم يغفل الحديث عن الإستراتيجية السوفيتية ، وكيف أنه لا ينبغي التعويل عليها ؛ لأن أهدافها تبنى على مستوى عالمي، ولا تراعى المشاكل الإقليمية مثل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي[1].

-وقد أدلى الفريق أول أحمد إسماعيل (١٩١٧-١٩٧٤) قائد عام القوات المسلحة بحديث لمحمد حسنين هيكل نشر بجريدة الأهرام في ١٨/ ١١/ ١٩٧٣ ذكر قدرة الدور المصري وقيامه بالتمويه والخداع لإسرائيل وبشكل تفصيلي ينم على قدرة كبيرة على ذلك قائلًا:

-«وفي كل حرب هناك خطة عمليات وهناك خطة الخداع.. أعتقد أننا نجحنا ، فلقد وضعنا خطة الخداع على المستوى التعبوي والإستراتيجي ووضعت لها جداول وتوقيتات سارت جنبًا إلى جنب مع خطة العمليات وتوقيتاتها بجداولها.. ولقد وصلنا في الكتمان إلى درجة أن يوم «ى» لم يكن معروفًا بعد تحديده مبدئيًا إلا لاثنين: الرئيس وأنا....

«وحتى عندما بدأنا العد التنازلي من يوم «ى» بالناقص وكان ذلك قبل شهر من بدء العملية «ى» ناقص «٣٠» ، «ى» ناقص ٢٩، «ى» ناقص ٢٨، وهكذا فإن السر ظل محصورًا.. وعندما بدأنا الحشد وأنا أعرف أن العدو يستطلع كل يوم، فقد كنت أدفع إلى الميدان بلواء مثلًا.. وأعود في الليل بكتيبة، لكي يشعر العدو أن القوات التي ذهبت كانت في مهمة تدريبية أدتها وعادت منها.. ولقد أخرت إرسال معدات العبور إلى أقصى حد ممكن، فقد كان مؤكدًا أن خروج هذه المعدات من مخازنها كفيل بتنبيه العدو إلى نوايانا ، وقد صنعنا لبعض هذه المعدات صناديق خاصة لا يشعر

(١) د. صلاح العقاد: السادات وكامب ديفيد – مكتبة مدبولي ص١٠٦.

. -تعرض الفريق أول أحمد إسماعيل القائد العام للقوات المسلحة في حرب أكتوبر لانتقادات شديدة من الفريق سعد الدين الشاذلي (١٩٢٢-٢٠١١) بعد حرب أكتوبر وصلت إلى اتهامه والسادات إلى ارتكابهما لجريمة الخيانة العظمى ، وذلك في كتابه «مذكرات حرب أكتوبر».. وقد حمل الشاذلي السادات مسؤولية اختيار أحمد إسماعيل قائدًا عامًا للقوات المسلحة وهو مصاب بمرض «السرطان» والذي أودى بحياته.

أحد أن اللواري الضخمة التي تحملها لواري مهندسين ثم رتبنا لهذه المعدات حفرًا على جانب القناة نزلت إليها فور وصولها ليلًا.. والقيادة المصرية تحتفظ حتى الآن بكثير من أسرار عمليات الخداع التي وصلت إلى ٦٥ بندًا للخداع في المعركة ووصلت هذه البنود إلى أصغر التفاصيل حتى إن جنودًا أمروا أن يسبحوا في مياه القناة دون سلاح الساعة الواحدة ظهرًا أي قبل ساعة الصفر بساعة واحدة كما تعودوا أن يفعلوا في بعض الأيام حتى يقل شعور العدو بالاستعداد.. وقد قام هؤلاء بذلك وهم يعرفون أن القتال سينشب بعد ساعة وأنهم في وضعهم هذا يكونون من أول الضحايا..»[1].

السادات والمشير أثناء تفقد أحد المواقع العسكرية عام ١٩٧٣

(١) أحمد بهاء الدين: وتحطمت الأسطورة عند الظهر! كتاب الهلال – صادر عن دار الهلال المصرية – العدد ٥٥٠ – أكتوبر ١٩٩٦ ص ١٥١ وما بعدها.

-وكان السادات (١٩١٨-١٩٨١) قد اتخذ قرار الحرب مع الرئيس السوري حافظ الأسد (١٩٣٠-٢٠٠٠م) في أبريل ١٩٧٣، ولم يكن باقيًا إلا التوقيت النهائي واللمسات الأخيرة في استكمال بعض أنواع السلاح الناقص وبعض معدات الجسور - كما يقول موسى صبري - وقد أجريت آخر تجربة عسكرية للعبور في شهر مايو ولكن كانت تنقصها بعض المعدات، وكانت الآراء العسكرية متفقة على أننا أصبحا قادرين فعلا على نجاح العبور ، وهذا ما صرح به الفريق سعد الدين الشاذلي[١].

السادات والأسد وهواري بومبيدين والملك فيصل

(١) موسى صبري: السادات الحقيقة والأسطورة - المكتب المصري الحديث ص٣٢٩.

-ويذكر موسى صبري (١٩٢٥-١٩٩٢) في إطار موضوع المفاجأة ونجاح السادات ودوره في تحقيقها قائلًا:-

«وتلاعب السادات بأعصاب العالم.. ولم يصدقه أحد عندما أدلى بحديث إلى بورجريف كبير محرري مجلة «نيوزويك» الأمريكية قال فيه: «إن الحرب على الأبواب.. انتظروا وسترون إن هذا سيحدث في وقت أقرب مما تتصورون».. وكان من رأي هذا الصحفي الكبير -صديق كيسنجر- أن السادات يفرقع كلامًا؛ لأن السادات أول من يعلم أنه سيصاب بأكبر هزيمة لو دخل الحرب.. ونشر بورجريف في نفس عدد النيوزويك مع تصريحات السادات تحليلًا سياسيًا بأن مصر عاجزة كما نشر أن طائرة هيلوكبتر إسرائيلية هبطت في موقع مصري على الضفة الغربية للقناة، وأسرت عددًا من الجنود والضباط المصريين وعادت بهم دون أن تتعرض لطلقة واحدة مصرية ، وكان هذا الخبر من مصدر إسرائيلي[1].

-ويؤكد صبري على حقيقة دور السادات في التمويه والخداع وتضليل العدو الإسرائيلي قائلًا:-

«وفي حديث خاص للرئيس السادات معي قال لي: لقد كان قراري بإنهاء خدمات الخبراء السوفييت هو أول خطوة عملية لدخول الحرب ، لأنه لم يكن من الطبيعي أن أدخل الحرب وعلى أرضي خبراء عسكريون سوفييت ، كما أنني أسقطت حجة إسرائيل التي كانت تضلل بها وهي أنها ستواجه الحرب مع السوفييت لا مع المصريين».

(١) موسى صبري : السادات الحقيقة والأسطورة - ص٣٣٠.

ب- التحديات وحرب أكتوبر

-مما لا شك فيه أن مصر قد مرت بها تحديات جسام حتى تنجح في اجتيازها وعبور قواتها المسلحة قناة السويس ونجاحها في هزيمة جيش إسرائيل الذي لا يقهر.

-يذكر المشير محمد عبد الغني الجمسي (١٩٢١-٢٠٠٣) في كتابه «يوميات حرب أكتوبر» عن مدى استحالة عبور القناة من وجهة النظر الإسرائيلية والحربية فيقول:

«وفي إسرائيل كانت القيادات السياسية والعسكرية تناقش الموقف يوم ٥ أكتوبر إلا أن الشك كان يراود السيدة جولدا مائير (١٨٩٨-١٩٧٨) رئيسة الوزراء بعد انتهاء المناقشة استدعت الجنرال اليعازار رئيس الأركان الإسرائيلي إلى منزلها في نفس اليوم ليلًا لإعادة تقييم الموقف وأرادت أن تطمئن منه على أن القوات المسلحة المصرية غير قادرة على اقتحام وعبور القناة، وبعد أن أخبرها الجنرال اليعازار بالآراء ووجهات النظر ختمت جولدا مائير حديثها بالسؤال الآتي:

«هل تعتقد أن في إمكان المصريين عبور القناة؟ إن هذا الأمر الهام في أي أحداث يمكن أن تقع، إني أسألك بصفتك رجلًا عسكريًا، أريد أن أتأكد منك بالذات، بعد أن أكد لي الجنرال بارليف منذ دقائق أن عبور المصريين القناة أمر مستحيل، فإنه أعَّد قنوات بترولية تعمل في دقائق، فيتحول كل شبر في خط المواجهة في منطقة القناة إلى كتلة حريق قاتلة.

رد عليها اليعازار بقوله:

«المعروف دوليًا أن أصعب الموانع المائية في العالم اثنان لا ثالث لهما،

وهما قناة السويس وقناة بنما ، وذلك لطبيعة المياه والعمق والعرض، وإذا أضفنا إلى ذلك كله المواقع الحصينة في خط بارليف ومواقع الإشعال البترولي، ثم سمك الساتر الترابي ، فإن ذلك كله – بدون أي تفكير – كاف للدلالة على استحالة عبور المصريين قناة السويس.. وأنا أتفق مع الجنرال ديان (وزير الدفاع الإسرائيلي) على أن أي تحرك عسكري مصري لن يكون أو لن يخرج عن نطاق ضربة جوية لمطاراتنا في الجبهة ومراكز الاتصال والقيادة ، وهذا أمر نتدبره جيدًا ونحسب حسابه الدقيق، ثم إن المعروف عن المصريين والسوريين أنهم متدينون بطبيعتهم، فكيف يقاتلون في شهر رمضان وهم صائمون..[1].

جولدا مائير وموشى ديان وبعض من القادة الإسرائيليين

(١) مشير محمد عبد الغني الجمسي: يوميات حرب أكتوبر – كتاب الحرية رقم ٣١- صادر عن دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر – الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ١٩٩٣م ص٣٥.

-وقد أوضح الفريق سعد الدين الشاذلي (١٩٢٢-٢٠١١) رئيس الأركان في كتابه المهم «مذكرات حرب أكتوبر» حقيقة الصعوبات والمعوقات التي واجهته وحالت دون القيام بعمل هجومي، وذلك في بداية تعيينه رئيس أركان القوات المسحة «أ.ح ف. م. م.) في ١٦ مايو ١٩٧١، نظرًا لأن القوات الجوية كانت ضعيفة جدًا إذا ما قورنت بقوات العدو الجوية، حيث إنها على حد قول الشاذلي – لا تستطيع أن تقدم أي غطاء جوي لقواتنا البرية إذا ما قامت هذه القوات بالهجوم عبر أراضي سيناء المكشوفة، كما أنها لا تستطيع أن توجه ضربة جوية مركزة ذات تأثير على الأهداف المهمة في عمق العدو The enemy رغم أن القوت المصرية لديها دفاع جوي لا بأس به ، يعتمد أساسًا على الصواريخ المضادة للطائرات SAM ، ولكن للأسف الشديد هذه الصواريخ دفاعية وليست هجومية ، إنها جزء من خط الدفاع اجوي عن الجمهورية ، وهي لذلك ذات حجم كبير ووزن ثقيل وتفتقر إلى حرية الحركة[1].

-بيد أنه وفي تلك الآونة كانت القوات البرية المصرية تتعادل تقريبًا مع قوات العدو «الصهيوني» ، حيث كان هناك بعض التفوق في مجال المدفعية المصرية ، ولكن العدو The enemy كان يختبئ وراء خط بارليف المنيع «والذي ينسب إلى حاييم بارليف» ، والذي كانت مواقعه قادرة على أن تتحمل قذائف المدفعية الثقيلة دون أن يصيبها التأثر من واقع هذا القصف.. أما القوات البحرية المصرية فقد كان من الممكن أن نعتبرها – حسب قول الشاذلي – أقوى من بحرية إسرائيل، ولكن ضعف قواتنا الجوية قلب الموازين ، وأحال تفوقنا البحري إلى عجز وعدم قدرة على التحرك بحرًا.. لقد كان في استطاعة العدو أن يتجول من خليج السويس

(١) الفريق سعد الدين الشاذلي : مذكرات حرب أكتوبر –دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية – سان فرانسيسكو – الطبعة الرابعة ٢٠٠٣م ص٦.

ببعض الزوارق الصغيرة وهي لا تحمل سوى بعض الرشاشات دون أن يكون في استطاعتنا أن نتحدى هذه القوارب الصغيرة بقطع بحرية هي أكثر قوة وأفضل تسليحًا[1].

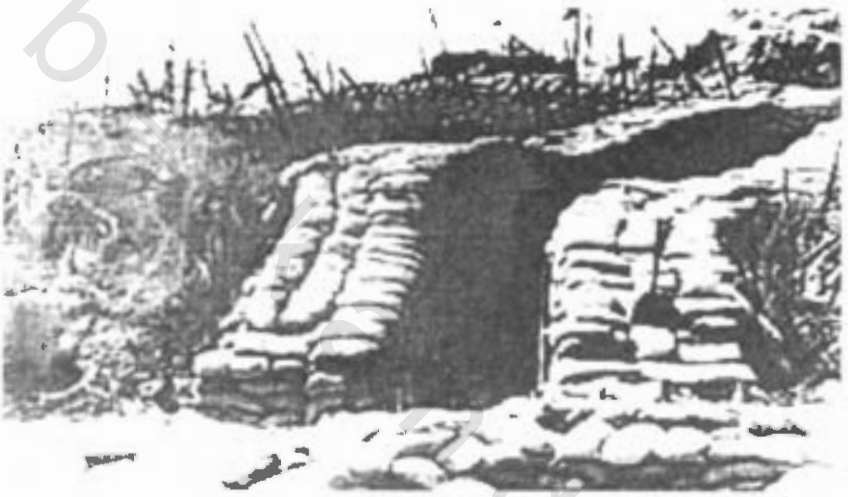

جانب من خط بارليف

-ولم يقف الأمر عند هذا الحد الذي ذكره سعد الدين الشاذلي (١٩٢٢-٢٠١١) في تعداد نقاط الضعف في بعض قطاعات وأفرع الجيش المصري – في فترة ما قبل الحرب – بل عدد التحديات والعوائق والموانع، والتي قابلت القوات المسلحة قبل الحرب وأثنائها نوجزها في الآتي:

١-وجود مانع مائي صناعي يتراوح عرضه بين ١٨٠ و٢٠٠ متر وأجنابها حادة الميل ومكسوة بالدبش والحجارة لمنع انهيار الأتربة والرمال إلى القاع ، وهذا يجعل من الصعب على أية دبابة برمائية أن تعبرها إلا إذا تم

(١) الفريق سعد الدين الشاذلي : مذكرات حرب أكتوبر – دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية بسان فرانسيسكو ٢٠٠٣ – ص٧٢٦.

نسف أكتاف الشاطئ وتجهيز منزل ومطلع تستطيع المركبات البرمائية أن تستخدمها في النزول إلى الماء والخروج منه.

٢-قيام العدو The enemy بإنشاء سد ترابي على الضفة الشرقية للقناة وبارتفاع يصل في الاتجاهات المهمة إلى ٢٠ مترًا مما يجعل من المستحيل عبور أية مركبة برمائية إلى الشاطئ إلا بعد إزالة هذا السد[١].

٣-وعلى طول هذا السد الترابي بنى الإسرائيليون «الصهاينة» خطًا دفاعيًا قويًا، أطلق عليه خط بارليف (Barlev Line)، وقد كان هذا الخط يتكون من ٣٥ حصنا، تتراوح المسافة بين كل منها ما بين بضعة كيلو مترات في الاتجاهات غير المهمة على طول القناة، أما في منطقة البحيرات فقد كانت هذه الحصون مدفونة في الأرض.

٤-كان كل هذه الموانع والعوائق لم تكف لكي تبعث الطمأنينة في نفوس الإسرائيليين والرهبة في نفوس أعدائهم، فأرادوا أن يبعثوا اليأس في نفوسنا، فأدخلوا سلاحًا جديدًا رهيبًا هو النيران المشتعلة فوق سطح الماء لكي تحرق كل من يُحاول عُبور القناة، ولتنفيذ هذه الفكرة الجهنمية بنوا مستودعات ملؤوها بهذا السائل، ووصلوا هذه المستودعات بأنابيب تنقل السائل إلى سطح الماء، ونظرًا لأن كثافة هذا السائل أقل من كثافة الماء فإنه يطفو فوق سطح الماء، فإذا اشتعل بطريقة (Mechanism) أو بواسطة قنبلة فسفورية، تحول سطح الماء إلى جحيم، ومع استمرار التغذية بالسائل تستمر النيران المشتعلة[٢].

-وهذه التحديات والموانع والعوائق الجسام والتي أرقت قادة العسكريين في قواتنا المسلحة وشغلتهم كثيرًا كي تبحث عن حلول للمواجهة، كانت -أيضًا- مثار اهتمام الباحثين والإستراتيجيين المصريين،

(١) الفريق سعد الدين الشاذلي: مرجع سابق ذكره ص٣٨.
(٢) الفريق سعد الدين الشاذلي: مرجع سابق ذكره ص٣٩.

وكان على رأسهم جمال حمدان (١٩٢٨-١٩٩٣)، والذي ذكرها في كتابه الهام «٦ أكتوبر في الإستراتيجية العالمية»، حيث قال:

«ولكن لماذا عدت عملية العبور بالغة الصعوبة إلى هذا الحد؟ .. الواقع أن القناة لم تكن مشكلة العبور الوحيدة، وإن كانت الكُبرى، فالعائق في الحقيقة كان مثلثًا: القناة، الساتر الترابي، خط بارليف، وثلاثتها تلتصق مباشرة ببعضها البعض كأنها أضلاع مثلث قائم الزوايا: القناة ضلعه الأفقي، والساتر الرأسي، وخط بارليف (Barlev Line) هو مجازًا وتره الحساس والمسيطر، وكل منها عائق رهيب بما فيه الكفاية وحده، ولعل مشكلاته الاقتحامية الخاصة، ولكن اجتماعها مع بعضها البعض كان يضاعف صعوبة العملية كلها الربح المركب لأن كل منها كان يدعم ويؤكد فاعلية الآخر، وبالتالي يزيد من خطره ومناعته، ومن ثَمّ من صعوبات اقتحامه[١].

ويستطرد العبقري جمال حمدان (١٩٢٨-١٩٩٣) قائلًا:

جمال حمدان

«بل قد نستطيع أن نتكلم عن ثلاثية أخرى من الموانع: خط أحواض النابالم، خط الأسلاك الشائكة، خط خطوط الألغام، والخطوط الثلاثة تتمحور بطبيعة الحال حول خط بارليف الذي هو العمود الفقري فيها كما هو في الثلاثية الكبرى وفي النتيجة فلقد كانت العملية كلها أشبه بسباق الحواجز المركبة، إلا أن الحواجز جميعها متراصة متلاصقة دفعة واحدة»[٢].

(١) د. جمال حمدان: ٦ أكتوبر في الإستراتيجية العالمية - دار الهلال - العدد- جمادي الآخرة أكتوبر ١٩٩٧ ص٦٩، ٧٠.

(٢) د. جمال حمدان: ٦ أكتوبر في الإستراتيجية العالمية ص٧٠.

-ورغم هذه الموانع استطاعت القوات المسلحة بعد أن بدأت معارك أكتوبر بعملية عبور ناجحة جدًا حققت الهدف العسكري المعلن من السادات - كما يذكر الفريق أول محمد فوزي - وهو : (إحداث تغيير واقعي في مسرح العمليات على نحو يُرغم إسرائيل على القبول بتحقيق تسوية سياسية عادلة للقضية الفلسطينية والتخلي عن الأراضي العربية)، ويدعو الأطراف المعنية بالتدخل لوقف إطلاق النار، وكان التغيير الواقعي كما يعتقد السادات يتمثل في عبور القوات المسلحة للقناة وتحرير شريط ضيق من الأرض شرقها بعمق من ١٠-١٥ كم وحتى مساء يوم ٨ من أكتوبر ١٩٧٣ كانت القوات المسلحة المصرية الباسلة قد حققت هذا الهدف[١].

(١) الفريق أول محمد فوزي: حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ دراسة ودروس - دار المستقبل العربي - القاهرة - الطبعة الثانية ١٩٨٩م ص١١٣.

(حـ) التضامن العربيّ وحرب أكتوبر المجيدة

-بعد انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ (رمضان ١٣٩٣هـ) وسكوت مدافع القتال وأزيز الطائرات الهادرة ،ارتفعت هامة مصر إلى عنان السماء في العالم، وكذا في العالم العربيّ، فقد خاضت مصر أول معركة «ناجحة» في سلسلة الحروب والجولات العربية الصهيونية منذ عام ١٩٤٨م.. ولم تكن الحرب نجاحًا لمصر وحدها ولقواتها المسلحة، وإنما كانت علامة ودليل على فاعلية التضامن العربي والتكتل الثلاثي ، والذي نشأ عشية حرب رمضان (١٣٩٣هـ) ، وهو التكتل المصري بزعامة أنور السادات (١٩١٨-١٩٨١)، والسعودي بزعامة فيصل بن عبد العزيز (١٩٠٦-١٩٧٥) ، والسوري بزعامة حافظ الأسد (١٩٣٠-٢٠٠٠).

-هذا التكتل المصري – السعودي – السوري كان يستحوذ على تأييد الدول العربيّة – كما يذكر الباحث وحيد عبد المجيد – وظهر ذلك بوضوح في ارتفاع معدل المشاركة العربية في دعم دولتي المواجهة (مصر – سوريا) خلال حرب رمضان (١٣٩٣هـ) ، وتباينت وسائل الدعم من إرسال قوات عسكرية إلى تقديم مالي ، إلى المشاركة في معركة البترول الناجحة .. ولذلك يمكن القول بأن التأييد العربيّ الواسع، الذي حصل عليه التكتل المصري – السعودي – السوري (حلف أكتوبر) كان يمثل أخصب فترات التضامن العربيّ في العصر الحديث[1].

-ومن حسن الحظ أنه لم يخرج عن نطاق هذا التضامن «تقريبًا» سوى دولتين عربيتين هما (العراق وليبيا) ، وحتى هاتين الدولتين لم تأخذا هذا

(١) وحيد عبد المجيد: العلاقات المصرية العربية في عهد السادات- في كتاب مصر والعرب – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية- مؤسسة الأهرام – ص٥٢ – عام ١٩٨٤.

الموقف المعارض «للسادات» إلا بعد انتهاء حرب رمضان (أكتوبر ١٩٧٣)، بل شاركت إحداهما في الحرب War مشاركة فعلية، لكن بمجرد انتهاء الحرب بدأت ليبيا وتبعتها العراق انتقاد الأسلوب الذي أديرت به حرب رمضان باعتبارها «حرب تحريك وليست حرب تحرير»، وسرعان ما شاركتهما هذا الموقف عدة فصائل فلسطينية داخل حركة المقاومة أهمها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «بزعامة جورج حبش»، والجبهة الشعبية – القيادة العامة «بزعامة أحمد جبريل»، وجبهة التحرير العربية «عبد الوهاب الكيالي»، وجبهة النضال الشعبي «بزعامة سمير غوشة»[١].

-ومما لا شك فيه أن حرب رمضان (١٣٩٣هـ- أكتوبر ١٩٧٣م) كانت تمثل للعرب فوزًا غير مسبوق – فكما يذكر المشير محمد عبد الغني الجمسي (١٩٢١ – ٢٠٠٣) عن الحرب:

«فقد انتزعنا – نحن العرب – المبادأة من العدو بعد أن حققنا المفاجأة والهجوم لأول مرة، ووضعنا العدو (The enemy) في موقف الدفاع لأول مرة كانت حرب يونيو (حزيران ١٩٦٧) آخر نصر عسكري يحققه العدو، وكانت حرب أكتوبر أول نصر عسكري يسجله العرب وفي مجال الرأي العام العالمي في يونيو ١٩٦٧ كان الانحياز الاستفزازي بل والعدائي كاملا ضد العرب ولصالح العدو، ولكن في أكتوبر ١٩٧٣ كان العدو في عزلة شبه تامة عن العالم وفي السياسة، انتهت حرب يونيو إلى طريق مسدود وإلى حالة من الجمود هي حالة اللا سلم واللا حرب، أما حرب أكتوبر فقد انتهت هذه الحالة وفرضت على العالم ضرورة إيجاد حل حقيقي لأزمة الشرق الأوسط[٢].

(١) وحيد عبد المجيد: مرجع سابق ذكره ص ٥٣ ، ٥٤.

(٢) مشير محمد عبد الغني الجمسي: يوميات حرب أكتوبر – كتاب الحرية – عن دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر – الطبعة الثانية ١٤١٤هـ- ١٩٩٣ ص٢٣٦ ، ٢٣٧.

-والواضح كما يذكر عبد المجيد - في دراسته عن (العلاقات المصرية العربية في عهد السادات) أن التضامن العربي خلال هذه الفترة جاء ثمرة لتطورات سياسة مصر العربية منذ انتهاء حرب يونيو (حزيران ١٩٦٧)، فالمعروف أن هزيمة يونيو فرضت على عبد الناصر (١٣٣٦ - ١٣٩٠هـ- ١٩١٨ - ١٩٧٠م) التنازل عن سياسته المعروفة (وحدة الهدف)، والتي تتلخص في أن تتعاون مصر مع الدول العربية التي تتواءم معها، وتتفق مع مصر في الأهداف فقط، وعاد عبد الناصر إلى سياسة (وحدة الصف العربي) التي كان يتبعها في النصف الثاني من الخمسينيات (من القرن العشرين)، ومؤداها التعاون والتنسيق بين جميع الدول العربية بغض النظر عن نظم الحكم فيها (سواء أكانت تقدمية أم رجعية). وكانت قمة الخرطوم (السودان) العربية الرابعة في أغسطس ١٩٦٧ أول مؤشر على هذا التحول في سياسة عبد الناصر العربية (من وحدة الهدف إلى وحدة الصف)، لكن هذا التحول لم تظهر أبعاده بوضوح إلا في بداية عهد أنور السادات.. فمع بداية السبعينيات (من القرن الماضي) أصبح الجهد الرئيسي لمصر هو تحقيق أقصى درجة ممكنة من التضامن العربي (بين الأقطار العربية) استعدادًا للمعركة المتناظرة مع إسرائيل، ومع فشل تجربتي اتحاد الجمهوريات العربية والوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا أصبح التنسيق المصري (بزعامة السادات) - السعودي (فيصل بن عبد العزيز) - والسوري (حافظ الأسد) يمثل النواة الأساسية لهذا التضامن العربي المأمول.. لكن تطور العلاقات المصرية العربية بعد حرب رمضان (١٣٩٣هـ) تأثر بمتغيرين رئيسيين: أولهما: العودة الأمريكية إلى مصر.. والثاني: التطورات الاقتصادية في مصر[1].

(١) وحيد عبد المجيد: العلاقات المصرية العربية في عهد السادات - في كتاب مصر والعرب - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - الأهرام - عام ١٩٨٤ ص٥٤.

د-ما بين حرب يونيو وحرب أكتوبر
(جدل النقيض الموضوعي) :-

-ما زال الكثير من الباحثين والمختصين يرون أن حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧ من أخطر المعارك المصيرية العربية الحديثة وأشهرها إثارة للجدل وأبعدها تأثيرًا وأشدها ضراوة، وذلك لما اتسمت به من مفارقات ومفاجآت عديدة ومفجعة!! فقد كانت مفاجأتها الكبرى والحاسمة - كما تقول الباحثة بثينة التكريتي - هي قصر المدة التي استغرقتها المعركة، حيث لم تزد على ثلاث ساعات ونصف ابتداء من الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة حسب توقيت مصر الصيفي من صباح يوم الاثنين ٥ من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بدأت وانتهت بهزيمة مؤلمة للأمة العربية كلها ، فهذه الساعات المعدودة كانت هي الزمن الذي استغرقته الضربة الجوية الإسرائيلية، والتي كانت ضربة قاضية، فبجهد ٤٩٢ طائرة (إسرائيلية) أغارت في ثلاث موجات تقرر مصير المعركة، وما تلا ذلك لم يغير من الصورة شيئًا، فقد تمكنت طائرات العدو من أن توجه ضربات بالغة التدمير إلى القوة الجوية المصرية ، وهي جاثمة مكشوفة في مدارجها وبدون غطاء جوي، مما مكن طيران العدو من الإغارة على السلاح الجوي المصري، وبذلك حسمت المعركة لصالح العدو[1].

-وقد تحير الباحثون أيضًا من الآراء المتناقضة حول أسباب الهزيمة- فكما تقول الباحثة بثينة التكريتي - في كتابها الهام «جمال عبد الناصر نشأة

(١) بثينة عبد الرحمن التكريتي: جمال عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصري - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - الطبعة الأولى - مارس ٢٠٠٠ - ص٣٠٢.

وتطور الفكر الناصري» عن هذه الآراء وتباينها بأنه: «يصطدم الباحث بالعديد من الآراء المتباينة والمتقاطعة أحيانًا تقاطعًا تامًا، يقول عبد اللطيف بغدادي مثلًا: أن المشير عبد الحكيم عامر هو المسؤول عن المعركة، وأثناء وجودنا معه لاحظنا أن محمود صدقي قائد القوات الجوية كان كثير الاتصال به، وأنه لا يدير المعركة، ويظهر أن أعصابه قد انهارت، وبهذا الصدد يقول محمد حسنين هيكل : أن ضربة الطيران الصهيوني المباغتة الكثيفة الصاعقة أدّت مباشرة إلى نتيجتين:

النتيجة الأولى: أن القيادة العسكرية المصرية فقدت أعصابها وتوازنها، وهو الهدف الأول لفكرة (الحرب الخاطفة) منذ أن دعا إليها أساتذة الإستراتيجية الإنكليز ، ولم يكن الهدف من السرعة والمباغتة في الضربة الأولى احتلال المواقع فحسب، بل شل تفكير القيادة في النواحي الأخرى للمعركة وإرباكها في اللحظة الأولى للمعركة.

أما النتيجة الثانية: فهي متعلقة كحصيلة: لمفعول النتيجة الأولى، فقد أصبح وضع الجيش صعبًا وبدون غطاء جوي، الأمر الذي أتاح للعدو السيطرة التامة على أجوائه ، وفي هذه الحالة لا يغدو القتال قتالًا، بل يتحول إلى عملية قتل مهما كانت شجاعة الرجال»[1].

-ومن ثمّ.. فقد ارتأت مجموعة من القيادة العسكرية والإستراتيجية أن حرب أكتوبر كانت – كما يذكر المشير الجمسي – هي النقيض الموضوعي لحرب يونيو ١٩٦٧ قائلًا:

«وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ هي النقيض الموضوعي لحرب يونيو .. فقد انتزعنا – نحن العرب – المبادأة من العدو بعد أن حققنا المفاجأة والهجوم لأول مرة، ووضعنا العدو في موقف الدفاع لأول مرة..»[2].

(١) بثينة عبد الرحمن التكريتي: جمال عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصري – ص٣٠٣.

(٢) المشير محمد عبد الغني الجمسي: يوميات حرب أكتوبر – كتاب الحرية ٣١ – دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر – الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م – ص٢٣٧،

-وقد رد جمال حمدان (١٩٢٨-١٩٩٣) على رأي المشير محمد عبد الغني الجمسي (١٩٢١-٢٠٠٣م) في كتابه الرصين والمهم «٦ أكتوبر في الإستراتيجية العالمية» قائلًا:

«مخطئ جدًا من ينظر إلى معركة سيناء والجولان المظفرة، والتي عاشها ولا يزال يعيشها اليوم كل عربي بكل خلجة وخلية من أعصابه ووجدانه وبكل نبضة وومضة في قلبه وكيانه، نقول: مخطئ جدًا حين ينظر إليها في إطارها الضيق وفي أبعادها كمجرد النقيض الموضوعي المباشر لمعركة ١٩٦٧.. كلا ليست حرب أكتوبر التحريرية العظمى والماجدة مجرد المكافئ الموضوعي أو الرد الإستراتيجي على نكسة يونيو .. وليس ٦ من أكتوبر الخالدة مجرد نسخ أو ناسخ ليوم ٥ من يونيو الحزين، ففي يقين هذا الكاتب أن التاريخ سوف يسجل ٦ من أكتوبر كأخطر وأفعل مثلما هو أعظم وأروع تحول مؤثر في تاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي المفعم، وبالتالي في تاريخ العرب جميعًا، ومن ثم، ودون إفراط في المبالغة في تاريخ العالم المرئي كله..»[1].

(١) جمال حمدان: ٦ أكتوبر في الإستراتيجية العالمية - دار الهلال - أكتوبر ١٩٩٧ - العدد ٥٦٢ - ص٦٢٥.

-وطرح حمدان (١٩٢٨-١٩٩٣) في مضمار الفروق والمقارنات بين معركة يونيو/ حزيران ١٩٦٧ ومعركة حرب أكتوبر ١٩٧٣ (رمضان ١٣٩٣هـ) عدة فروقات هامة للغاية وبأسلوبه الرصين وبمنطقه الإستراتيجي، نوجزها في الآتي:

أولاً: معركة يونيو (حزيران ١٩٦٧) هي النموذج الكامل للحرب الخاطفة ، ولكن أيضًا وأساسًا لضربة «بيرل هاربر» الغادرة، فقد بدأت بهجوم شامل مبيت وغادر على السلاح الجوي المصري وهو على الأرض، أخرجه على الفور من المعركة.. أما في أكتوبر ، فقد انعكس الوضع بصورة أو بأخرى ، فقد تحول الجانب العربي من الدفاع إلى الهجوم، وأحرز قصب المبادأة، ونجح في مفاجأة العدو بضربة جوية شاملة وخاطفة قد تقل حجمًا وأبعادًا عن حرب العدو الخاطفة في يونيو (حزيران ١٩٦٧)، ولكنها لم تكن أقل فاعلية وكفاءة[١].

(١)د. جمال حمدان : مرجع سابق ذكره ص ٢٩٦، ٢٩٧.

ثانيًا: في يونيو (حزيران ١٩٦٧) توسع العدو توسعًا دائريًا أي على الجبهات العربية يمينًا ويسارًا، شمالًا في الجولان وشرقًا في الضفة الغربية للأردن وجنوبًا في سيناء، وبهذا وصل إلى حدود طبيعية مانعة ، وموانع مائية من الدرجة الأولى المرتفعات السورية ونهر الأردن وقناة السويس.

-في أكتوبر (١٩٧٣م) على العكس نجح العرب في رد العدو على أعقابه عن قطاعين هامين في غرب سيناء بطول القناة وبعض أطراف القطاع الشمالي من الجولان بعرض المرتفعات.

ثالثًا: كانت حرب يونيو (١٩٦٧) حربًا جوية في الدرجة الأولى بداية ونهاية وحسمًا ، بالتالي أعطت سندًا للنظرية القائلة بأن الطيران سيد حرب الصحراء، مثلما أعطت مادة كدعاية العدو الرادعة عن تفوقه التكنولوجي والجوي.. إلخ.

-لكن حرب أكتوبر (١٩٧٣) على النقيض تأتي حربًا جوية وميكانيكية حرب طيران ومدرعات وقاذفات مقاتلة ودفاع جوي وصواريخ ومشاة، وعلى النقيض أكثر جاءت لتكتسح نظرية الطيران سيد حرب الصحراء ومعها أسطورة التفوق الجوي الإسرائيلي ، بل وكذلك لتنسخ نظرية منافسة هي نظرية الدبابات سيدة الأرض في حرب الصحراء[1].

رابعًا: حرب يونيو (حزيران ١٩٦٧) هي أقصر حرب خاضها العرب ضد إسرائيل وحرب أكتوبر هي أطولها استطاعت كما رأينا ثلاثة – أربعة أمثال الأولى، وبينما كانت الأولى جولة واحدة ناجزة انتظمت الثانية بصورة ما جولتين فقد إسرائيل أولاهما بصورة قاطعة، وكادت تفقد بها الحرب نهائيًا لولا التدخل الأمريكي غير المباشر، ولكن غير المستتر.. ولئن بدا هذا النصر أقل ضخامة وبريقًا من نصر العدو في يونيو (حزيران ١٩٦٧) من

(١)جمال حمدان : مرجع سابق ص ٢٩٩.

الناحية العسكرية فإن على العكس تمامًا فنصر العدو العسكري في يونيو أتى عقيمًا من الناحية السياسية إذ عجز عن فرض إرادة إسرائيل على العرب، وبقى الوضع الجديد معلقًا.. أما نصر العرب المحدود عسكريًا في أكتوبر (١٩٧٣م- ١٣٩٣هـ)، فقد جاء مع ذلك خصبًا إلى أقصى حد من الناحية السياسية وغنيًا جدًا بالتداعيات الجيوبوليتيكية.. إلخ.

خامسًا: حرب أكتوبر (رمضان ١٣٩٣هـ) في المحصلة النهائية وترتيبًا على ما سبق هي انعكاس تام وقلب كامل لحرب يونيو (حزيران ١٩٦٧م) أنهما طرفا نقيض عسكريًا وسياسيًا إقليميًا وعالميًا كالقطب الموجب والسالب على الترتيب أو كالقرار والجواب أو كالنقض والإثبات.. السادس من أكتوبر هو نفي النفي هو النقيض الموضوعي للخامس من يونيو، وهو النسخ التاريخي لمسخ يونيو (حزيران ١٩٦٧)، لقد قلب يونيو الصراع وتركه واقفًا على رأسه، فأعاد أكتوبر إقامته على قدميه[1].

(١) د. جمال حمدان: مرجع سابق ذكره – ص٣٠٠.

(هـ) السادات .. وإدارة حرب أكتوبر

(نقد عسكري وإستراتيجي للسادات

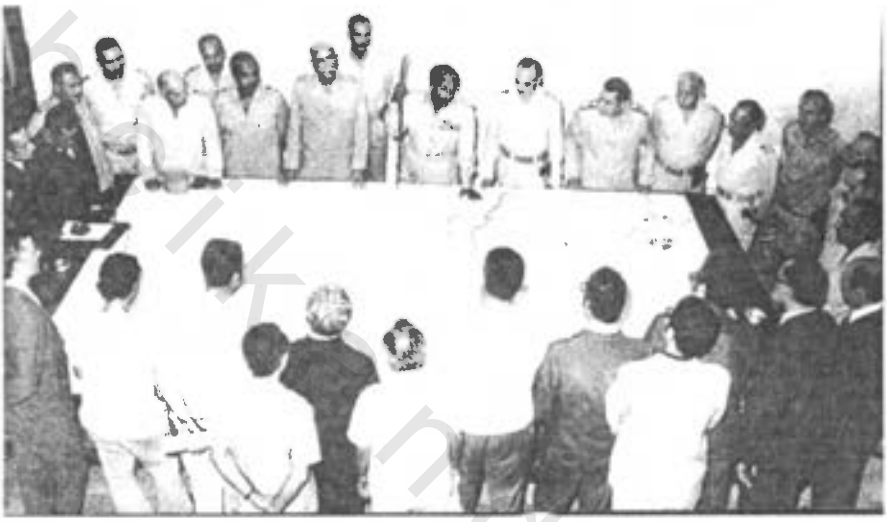

-نستطيع أن نقول مع عديد من الباحثين أن مصر في أكتوبر ١٩٧٣م (رمضان ١٣٩٣هـ) قد خاضت أول معركة ناجحة في سلسلة الحروب والجولات العربية / الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨.. ولم تكن هذه «المعركة» نجاحًا فائقًا لمصر وحدها وإنما كانت علامة ساطعة على فعالية التكتل العربي الذي نشأ عشية حرب رمضان ١٣٩٣هـ - كما أشرنا من قبل -..

-بيد أن هذه «الحرب الناجحة» قد تعرضت - أيضًا - لعديد من الانتقادات الموجهة ضد السادات وإدارته للمعركة وما بعدها.. وكانت هذه الانتقادات من العسكريين السابقين والذين كانوا بينهم وبين السادات خصومة سياسية، وكذا بعض العسكريين الذين شاركوا «السادات» المعركة.. كما دافع عن «السادات» آخرون من العسكريين، وسوف نقدم هذه الانتقادات وما تضمنته من حقيقة أو ما ظهر منها من تعنت في الحكم.

-ففي كتاب الفريق أول محمد فوزي (١٩١٥-٢٠٠٠) والمعروف عن «حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ دراسة ودروس» قدم فيه العديد من الانتقادات الشديدة للسادات رغم أنه كتب عن معركة أكتوبر ما يزكيها قائلًا:

«معركة العبور هي قمة الأعمال الميدانية التي حدثت في معارك أكتوبر ١٩٧٣ ، والتي استغرقت ٤٨ ساعة فقط ، نجحت فيها قواتنا نجاحًا باهرًا بأقل جهد ممكن وبأقل خسائر أيضًا. إن السهولة واليسر في معركة العبور لم يكونا متوقعين لأحد، حتى أن القائد العام نفسه قال بعد نجاحها مباشرة: «إنني تصورت أننا نجري بيانًا عمليًا في وقت السلم..»[1].

-ويستطرد الفريق أول فوزي حديثه عن الحرب وأسلوب السادات وإدارته للمعركة قائلًا:

«بدأت معارك أكتوبر بعملية عبور ناجحة جدًا حققت الهدف العسكري المعلن من السادات (تسوية سياسية عادلة للقضية الفلسطينية والتخلي عن الأراضي العربية)، ويدعو الأطراف المعينة بالتدخل لوقف إطلاق النار ، وكان التغيير الواقعي ، كما يعتقد السادات يتمثل في عبور القوات المسلحة للقناة وتحرير شريط ضيق من الأرض شرقها بعمق ١٠-١٥ كم ، وحتى مساء يوم ٨ من أكتوبر كانت القوات المسلحة المصرية

(١)الفريق أول محمد فوزي : حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ - دراسة ودروس – دار المستقبل العربي – الطبعة الثانية عام ١٩٨٩ ص٧٩.

-من المعروف أن الفريق أول محمد فوزي كان من مجموعة انقلاب مايو ، وقد صدر عليه حكم يوم ٩ من أبريل ١٩٧١ من المحكمة العسكرية بالأشغال الشاقة، وصدق رئيس الجمهورية «السادات» على الحكم بعد تخفيف العقوبة لتكون الأشغال الشاقة خمس عشرة سنة تطبيقًا للمادة ١٣٨ من قانون الأحكام العسكرية.. لزيادة التفاصيل. انظر : عبد الله إمام «انقلاب السادات».

الباسلة قد حققت هذا الهدف.. وكان هذا الإنجاز الباهر من القوات المسلحة المصرية هو قمة آمال الرئيس السادات حتى أنه سارع بإخطار (هنري كيسنجر) فور ظهور هذا الإنجاز وقبل التأكد من نتائجه برسالة ظهر يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣م يؤكد فيها اتجاهاته المقبلة في معارك أكتوبر والمتمثلة في نص خطابه بأن قواتنا المسلحة ملتزمة «بعدم تعميق الاشتباكات أو توسيع المواجهة أي أن السادات كان ملتزمًا من البداية وحتى يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣ بالالتزامات السابق التنويه عنها مع الجانب الأمريكي، كما سعر في نفس الوقت بتهيئة الجانب السوفييتي بأن هذا النجاح الباهر قد تم بواسطة أسلحة سوفيتية ، كما طالب الرئيس السادات في رسالته موافقة الولايات المتحدة الأمريكية – شريكته في حل الصراع – على ثمرة الجهد العسكري الباهر سياسيًا بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية ، وعندئذ تكون مصر على استعداد للاشتراك في مؤتمر سلام في الأمم المتحدة تحت الإشراف المناسب..»[1].

–وتحدث الفريق أول فوزي في معرض آخر من كتاب عن أخطاء السادات قائلًا: «إن تحفظ الرئيس السادات وجموده نحو تحقيق هدف نهائي من معارك أكتوبر ١٩٧٣ جعل القوات البحرية المصرية في معارك أكتوبر، تقوم بمهام دفاعية وقائية، وهي مهام أبعد ما تكون عن خصائص ومميزات القوات البحرية المصرية في نفس الوقت الذي كانت تتمتع فيه قواتنا البحرية بقدرات تفوق قدرات إسرائيل البحرية كثيرًا.. أن قرار السادات في أول أكتوبر ١٩٧٣ هبط بأهداف المعركة لتكون محدودة قاصرة على تحرير الشريط الضيق من الأراضي بعمق ١٠-١٢ كم شرق القناة من أجل تحريك الموقف الدبلوماسي بعد أن يئس من تحريك الموقف الأمريكي دون معركة وأن حجم المعركة ومواجهتها وعمقها ومدى الاشتباكات العسكرية التي تحقق تسخين الموقف قد تم الاتفاق عليها خلال

(١) الفريق أول محمد فوزي : مرجع سابق ذكره – ص١١٣.

الاتصالات السرية بين الرئيس السادات والإدارة الأمريكية والتي استمرت تعمل بانتظام قبل العمليات ونشطت أكثر خلالها، وكانت ذات أهمية كبيرة للأمريكيين، وأن لهجة هذه الاتصالات كانت ودية[1].

-وانتقد الفريق أول فوزي (١٩١٥-٢٠٠٠) في كتابه القائد العام للقوات المسلحة الفريق أحمد إسماعيل (١٩١٧-١٩٧٤) وكذا السادات (١٩١٨-١٩٨١م) في معرض آخر من الكتاب قائلًا:

«لم يستغل القائد العام للقوات المسلحة المصرية القدرات الواقعية للقوات الجوية في معارك أكتوبر ١٩٧٣ بسبب حرصه على عدم الزج بها في معارك جوية غير متكافئة مع العدو منذ بداية العمليات، وقد عبر عن هذا الحرص الفريق سعد الدين الشاذلي عندما وضح العقائد الخاطئة على أسلوبنا في القتال مع العدو الجوي في معارك أكتوبر بقوله: «وكنا حريصين على عدم الزج بقواتنا الجوية في معارك جوية غير متكافئة مع العدو وارتكزت عقيدتنا على مبدأين: أولهما تحاشي المجابهة مع العدو في الوقت والمكان الذي يختارهما. وثانيًا: أن تستخدم قواتنا الجوية عندما تشتعل الحرب بتوجيه ضربات مفاجئة في الأوقات والأماكن التي نستبعد فيها أي تدخل من جانب قوات العدو الجوية».. واعتمد القائد العام (أحمد إسماعيل) لترسيخ هذه العقيدة الخاطئة على أساس أن قواتنا الجوية ضعيفة، وأن التدمير مؤكد لها في أي معركة جوية تخوضها مع العدو الجوي.. ولم تكن هذه العقائد الخاطئة وليدة فكر القائد العام أو رئيس أركانه إنما هي استجابة لتحقيق أهداف الرئيس السادات ، الذي حرص في توجيهاته السياسية والعسكرية على تحجيم معركتنا مع العدو لتكون محدودة غير شاملة – قاصرة في أهداف مواجهتها وفي عمقها ومقيدة بكثير من الاعتبارات السياسية والعسكرية لتحقيق أهداف رمزية بعيدة كل البعد عن أهداف معركة التحرير الشاملة[2].

(١) الفريق أول محمد فوزي : مرجع سابق ذكره ص ١١٥

(٢) الفريق أول محمد فوزي : مرجع سابق ذكره – ص ١٧٨.

-وقد تعرض فوزي في نقده لإدارة المعركة لما حدث في ثغرة الدفرسوار، والتي تمت يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣، حيث نجح العدو The enemy في إتمام عملية اختراق دفاعاتنا عند الدفرسوار، وكونّ رأس جسر غرب القناة ووصل إلى نقطة مطار الدفرسوار، واحتل بالفعل النقطة القوية لقواتنا في الدفرسوار غرب والمصاطب شمالها حتى جنوب المغذى الرئيسي عزب وتأمين معابر الترعة الحلوة في منطقة «أبو سلطان» حتى جنوب الدفرسوار دون أن تعترضه أي مقاومة.

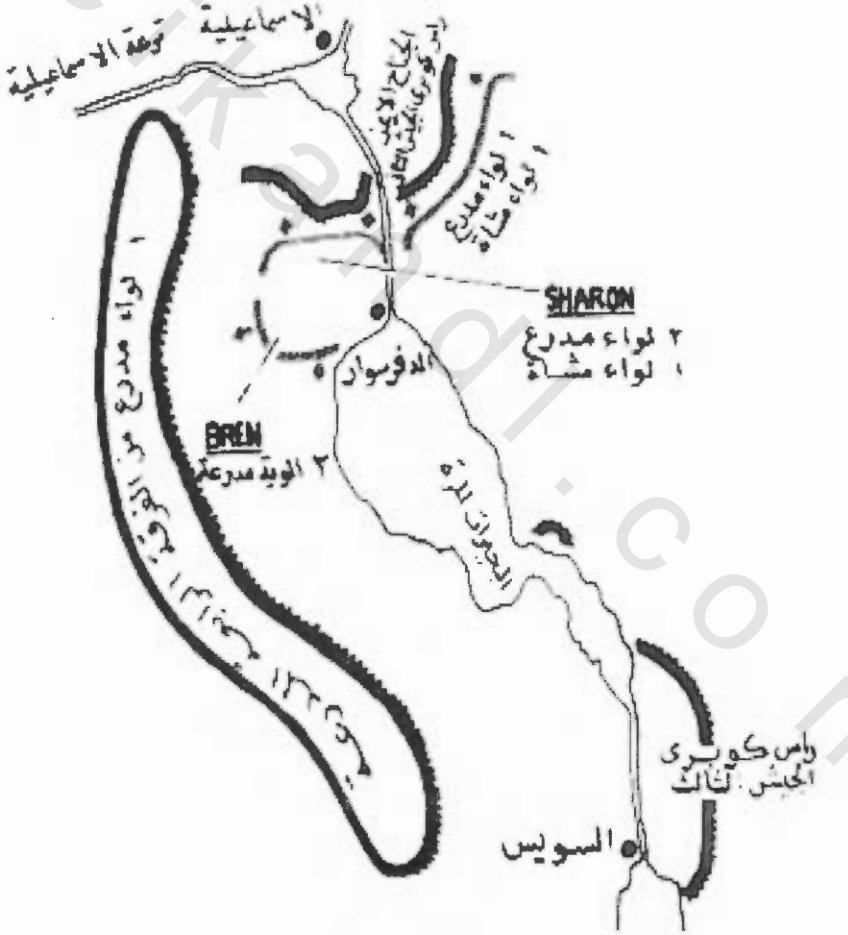

ثغرة الدفرسوار

-وقد قدم الفريق أول محمد فوزي ١٤ عاملًا ساعدت في نجاح «ثغرة الدفرسوار» منها: أن طول مواجهة قناة السويس مع افتقارها إلى العمل التكتيكي وترك فاصل جغرافي كبير (٤٧كم) بين الجيشين الثاني والثالث من الشرق ساعد الإسرائيليين على حشد ٧ لواءات مدرع ولواء ميكانيكي ولواء مظلات على المحور الأوسط لاختراق دفاعاتنا، وكان تفتت الفرق المشاة الميكانيكية والمدرعة وسحب بعض تشكيلاتها المدرعة لدعم قواتنا النسق الأول في عملية العبور، كذا استخدام الباقي منها في العمليات الإضافية عاملًا مساعدًا في نجاح ثغرة الدفرسوار..»[(١)].

-وقد أخذ فوزي على الرئيس السادات في حرب أكتوبر وما أحدثه من نتائج لإنهاء الصراع قائلًا: «انتهى الصراع بين مصر وإسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣ بوجهه العسكري عن حصار الجيش الثالث الميداني ومدينة السويس (٦٠.٠٠٠) مواطن، بينما انتهى الصراع الدبلوماسي الذي أعقب المعركة والذي قام به الرئيس السادات منفردًا مع إسرائيل في قصر الطاهرة في شهر ١١/ ١٩٧٣ وأسوان عام ١٩٧٤ وأسوان ١٩٧٥ والقدس ١٩٧٧ وكامب ديفيد ١٩٧٨ ومعاهدة الصلح المنفرد في عام ١٩٧٩ عن حصار القوات المسلحة المصرية كلها، حيث قيدت تمركزها وحركتها شرقًا حتى خط المضايق الجبلية غرب سيناء بحكم المعاهدة منزوعة السلاح والقوات ضمانًا لأمن إسرائيل.. وكان من المتوقع أن ينتهي الصراع العسكري إلى نتائج سياسية أفضل كثيرًا عما ذكرت بسبب الانتصار الباهر الذي قامت به القوات المسلحة المصرية – معركة العبور – في الأيام الأولى من الصراع لولا تسرع الرئيس السادات في تقديم التنازلات الجوهرية في لقاء قصر الطاهرة في نوفمبر ١٩٧٣ من أجل فك حصار الجيش الثالث الميداني ومدينة السويس من قبضة القوات الإسرائيلية، ومن أهم نتائج حرب أكتوبر التي انتهت بمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل أن زادت رقعة

(١) الفريق أول محمد فوزي: مرجع سابق ذكره – ص ١٠٧.

الأمن الجغرافي لإسرائيل في نفس الوقت التي هددت فيه أمن مصر بصفة دائمة وعن طريق معاهدة السلام مع مصر فإن إسرائيل قد فرضت نفسها دولة عنصرية في منطقة الشرق الأوسط عليها أن تسيطر على المنطقة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وأصبحت كلمتها مسموعة للعالم كله[1].

-وقد انتقد الفريق سعد الدين الشاذلي (١٩٢٢-٢٠١١) صاحب خطة «المآذن العالية» التي كان هدفها هو عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف واحتلال ١٠-١٢ كيلومترًا، وعدد الشاذلي أيضًا أخطاء قيادية جسيمة لأحمد إسماعيل القائد العام للقوات المسلحة وكذا السادات في كتابه «مذكرات حرب أكتوبر» قائلًا: «أطالب بإلغاء منصب القائد العام للقوات المسلحة، هذا المنصب الذي لا تجد له مثيلًا إلا في دول العالم الثالث المتخلفة، لو أن السادات لم يرتكب أي جريمة في حق الوطن سوى أنه عين أحمد إسماعيل قائدًا عامًا للقوات المسلحة وهو يعلم أنه كان مريضًا بالسرطان، لكان ذلك كافيًا لإدانته بارتكاب جريمة الخيانة العظمى في حق الوطن.. إن القائد الذي يخشى أن يسحب جزءًا من قواته من القطاعات الغير مهددة للزج بها في القطاعات المهددة بحجة أن ذلك قد يؤثر على الروح المعنوية هو قائد انهزامي، ولن ينجح قط في تحقيق أي نصر في أي معركة»[2].

-ويستطرد الشاذلي في عرض أخطاء القيادة قائلًا:-

«أعتقد أن أحمد إسماعيل كان أقرب إلى أن يكون دمية في يد السادات من أن يكون شريكًا في اتخاذ القرارات المهمة، فعلى الرغم من أن التوجيه الإستراتيجي الذي أصدره السادات إلى أحمد إسماعيل ينص على أن تقوم القوات المسلحة المصرية بعمل عسكري يكون في حدود إمكاناتها، إلا أننا

(١) الفريق أول محمد فوزي: مرجع سابق ذكره – ص ٢٦٤.

(٢) الفريق سعد الدين الشاذلي: مذكرات حرب أكتوبر – دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية – سان فرانسيسكو ٢٠٠٣ – ص ٣٩٠، ٣٩١.

نجد أن السادات كلف القوات المسلحة بعمل يخرج عن حدود إمكاناتها عندما اتخذ قرارًا يوم ١٢ من أكتوبر بتطوير الهجوم، وقد استجاب أحمد إسماعيل لهذا التكليف رغم علمه بأن العدو يتفوق علينا تفوقًا ساحقًا في مجال القوات الجوية، وأن هذا الهجوم محكوم عليه بالفشل قبل أن يبدأ، ومما يؤكد سيطرة السادات الكاملة على أحمد إسماعيل وذلك التصريح الذي أطلقه السادات في أحد خطبه عام ١٩٧٧، والذي قال فيه أنه كان يعلم بمرض أحمد إسماعيل بداء السرطان قبل وأثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، وأن الأطباء أخطروه بأن حالته الصحية لا تسمح له باتخاذ القرارات، وأن السادات هو الذي كان يتخذ القرارات، ولولا هذه الشهادة التي يدين بها السادات نفسه بنفسه لما كان في استطاعة أي محاكمة تاريخية إدانة السادات على ما ارتكبه من أخطاء جسيمة أثناء الحرب..»[1].

-ويذكر الشاذلي في معرض آخر للحديث عن خطة المعركة أثناء حرب أكتوبر وقبلها قائلًا:

«ويقول الجمسي في مذكراته: في مصر ظهرت بعض المذكرات والكتب تقول بأنه كانت هناك الخطة ٢٠٠ التي وضعت عام ١٩٧٠ لتحرير سيناء في ١٢ يومًا، إلا أن الظروف في ذلك الوقت لم تسمح بتنفيذها، ولقد ظهر اسم هذه الخطة والغرض منها في مذكرات أحد القادة العسكريين المصريين السابقين (يقصد الفريق أول فوزي)، ومن هنا نقلت إلى مذكرات وكتب أخرى، وسوف يسجل التاريخ أن الخطة ٢٠٠ كانت خطة دفاعية عن منطقة قناة السويس بعد حرب ١٩٦٧، واشتركت في

(١) الفريق سعد الدين الشاذلي: مذكرات حرب أكتوبر - دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية - سان فرانسيسكو ٢٠٠٣ ص٤٠٤.

وضعها عندما كنت أعمل رئيسًا لأركان جبهة قناة السويس في ذلك الوقت ووثائقها موجودة في وزارة الدفاع» ، وهكذا يؤكد الجمسي ما قلته بأنه لم تكن هناك أي خطة هجومية عندما توليت رئاسة الأركان في مايو ١٩٧١»[1].

-وقد عدد الشاذلي الكثير من عيوب ومثالب أحمد إسماعيل (١٩١٧-١٩٧٤) ، وكذا السادات (١٩١٨-١٩٨١) أثناء معركة ٦ أكتوبر ، ولو كان هناك متسع من الأمر لذكرنا طرفًا منها ، ولكن يكفي هذا الحد من الأقوال.

-وقد ذكر المشير محمد عبد الغني الجمسي (١٩٢١-٢٠٠٣) في كتابه «يوميات حرب أكتوبر » في معرض حديثه عن أهداف الحرب قائلًا:

«اختلف الكتاب والمحللون في الرد على هذا السؤال: منهم من استنتج أن التخطيط المصري لحرب أكتوبر كان يهدف إلى القيام بعملية هجومية ذات هدف محدد هو: الهجوم على اقتحام القناة والاستيلاء على خط بارليف فقط.. ومنهم من استنتج أن التخطيط المصري كان يهدف إلى

(١) الفريق سعد الدين الشاذلي : مرجع سابق ذكره ص ٣٦٢.

القيام بعملية هجومية لاقتحام القناة وتدمير خط بارليف والاستيلاء على خط المضايق كهدف نهائي، وهنا تنوعت آراء الكتاب فقد نسب بعضهم للفريق الشاذلي أنه كان صاحب فكرة استغلال النجاح بسرعة التطوير، بينما نسب بعضهم للفريق أول أحمد إسماعيل أنه كان صاحب فكرة الانتظار الطويل – عمل وقفة تعبوية – قبل تطوير الهجوم إلى خط المضايق.. والحقيقة التي أقررها أن التخطيط لحرب أكتوبر ١٩٧٣ لم يكن مقصورًا أبدًا على الاستيلاء على خط بارليف كهدف نهائي، بل كان التخطيط يهدف إلى تحقيق هدف إستراتيجي عسكري أبعد من ذلك، وهو الوصول إلى خط المضايق، والاستيلاء عليه كهدف نهائي، وكان التخطيط يشمل – بكل تأكيد – اقتحام قناة السويس وتدمير خط بارليف وصد هجمات العدو المضادة المنتظرة، وتطوير الهجوم لتحقيق الهدف النهائي (خط المضايق) سواء بعد وقفة تعبوية أو بدون هذه الوقفة حسب الموقف أي أن تطور الهجوم شرقًا في اتجاه المضايق كان مقررًا في جميع الحالات»[١].

-ويستطرد الجمسي في معرض آخر قائلًا:-

«وأقول على الفور إن حرب أكتوبر وضعت حدًا فاصلًا بين عهدين في تاريخ صراعنا مع إسرائيل إذ أنها تمثل نقطة تحول حاسمة في مسار هذا الصراع لصالح الحق العربي، إننا لا يجب أن نتغنى بالنصر في هذه الحرب، ولكن يجب أن نستلهم معانيها في كل مجالات العمل، فقد انتصرت إسرائيل على العرب في حروب ثلاث سابقة منذ إنشائها، وانتصر العرب عليها لأول مرة في الحرب الرابعة، وتلك هي بداية النهاية للتفوق العسكري الإسرائيلي في أي حروب قادمة»[٢].

---

(١) مشير محمد عبد الغني الجمسي: يوميات حرب أكتوبر – كتاب الحرية رقم ٣١- صادر عن دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر – الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م – ص ١٥٤، ١٥٥.

(٢) المشير محمد عبد الغني الجمسي: مرجع سابق ذكره ص٢٤٣.

فذلكة أخيرة:

-وعلى كل الأحوال فإنه بالرغم من انتقاد الفريق فوزي للسادات وتأكيده على فشله في إدارة حرب أكتوبر ١٩٧٣، وكذا الفريق سعد الدين الشاذلي، والذي طرح انتقادات مبرحة للسادات وللقائد العام للقوات المسلحة -وقتئذ- أحمد إسماعيل، وعلى الرغم من تحفظات المشير الجمسي في كتابه «يوميات حرب أكتوبر» ومناقشته قضية حرب أكتوبر من توجهاتها السياسية وليس باعتباره رجلًا عسكريًا بعكس ما طرحه الفريق فوزي والشاذلي واهتمامهما بالشؤون العسكرية والإستراتيجية، إلا أننا في النهاية نقدر ونثمن رأي المفكر جمال حمدان في حرب أكتوبر وما عرضه في كتابه «٦ أكتوبر في الإستراتيجية العالمية»، حيث ذكر بأسلوبه الرصين قائلًا:

«منذ الحرب العالمية الثانية أكبر ملحمة عسكرية كوكبية في التاريخ البشري، وفي ظل العصر النووي نفسه، لم تحدث حرب ما انقلابًا في الفكر الإستراتيجي والنظريات العسكرية مثلما فعلت حرب أكتوبر، فبإجماع كل الخبراء العسكريين قادة ونقادًا محترفين ومؤرخين جاءت حرب أكتوبر «ثورة» إستراتيجية جذرية كاملة قلبت معظم مفاهيم الحرب التقليدية وغير التقليدية وثورت كثيرًا من قواعد الجغرافيا العسكرية بحيث جعلت من الضروري إعادة كتابة «كتاب الحرب» من أساسه، ولقد كانت هذه النتيجة هي كبرى مفاجآت هذه المعركة لا تقل عن مفاجأتها هي نفسها[1]».

(١) د. جمال حمدان: ٦ أكتوبر في الإستراتيجية العالمية - دار الهلال - العدد ٥٦٢ أكتوبر ١٩٩٧ ص٢٤٦.

٢-أركان المشروع الساداتي في إدارة مصر

-كما ذكرنا من قبل أن أنور السادات (١٩١٨-١٩٨١م) لم يركن بعد ٦ أكتوبر لانتمائه إلى تنظيم الضباط الأحرار (مع اختلاف في روايات انضمامه) لاستمداد شرعية حكمه، كما اعتمد عبد الناصر (١٩١٨-١٩٧٠) من قبل، حيث كان قائد تنظيم وزعيم حركة، ولكن مشروعه الاقتصادي/ الاجتماعي بعد توليه حكم مصر أضاف بعدًا جديدًا لشرعية عبد الناصر.. بيد أن السادات أضيف له بعد جديد لشرعية حكمه اعتمد على حرب أكتوبر ١٩٧٣ (رمضان ١٣٩٣)، حيث تفوقت القوات المسلحة المصرية على أسطورة إسرائيل وجيشها الذي لا يقهر!!! وأصبح للسادات صورة عربية وعالمية مختلفة تمامًا عن سنوات حكمه السابقة.

-فقد اعتمد السادات بعد حرب أكتوبر على أركان أربعة لحكمه هي:

الانفتاح الاقتصادي Economic Opening Up ، والديمقراطية المحكومة أو المقيدة والتحالف مع الغرب وخصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية والصلح مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها.. وهذه المداميك الأربعة اتفق عليها العديد من الباحثين ، حيث مثلت المشروع الحاكم للسادات بعد حرب أكتوبر وحتى نهاية حكمه عام ١٩٨١ بعد مقتله أثناء العرض العسكري.

-ولنبدأ في الأوراق التالية مناقشة هذه الأسس الأربعة لتوضيح ما غمض منها وأثر هذه الأسس على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر.

أ- الانفتاح الاقتصادي Economic Opening Up

-قد أثارت قضية الانفتاح الاقتصادي جدلًا كبيرًا بين أوساط المثقفين المصريين أثناء فترة الانفتاح وبعده، حتى إن لفظة «الانفتاح» لم تخل من إثارة الجدل.

-فيذكر أحمد بهاء الدين (١٩٢٧-١٩٩٦) في كتابه «محاوراتي مع السادات» رأيه في موضوع الانفتاح واصطلاحه قائلًا:

«وكلمة الانفتاح من أكثر الكلمات التي أثارت وما زالت تثير الجدل العنيف في مصر، وفي تقديري أن سبب الكثير من المجادلات ترجع إلى كلمة «الانفتاح» تحتمل أنواعًا كثيرة من التطبيقات العملية وهي كلمة ليس لها تعريف واحد ودقيق في القاموس الاقتصادي، كما أن لـ«الانفتاح» و«الانغلاق» معاني نسبية فلم يكن هناك قبل ذلك في تقديري «انغلاق» بالمعنى المطلق كما يحدث في المعسكر الشرقي مثلًا، ولكن أي بلد يقرر أن يبني لنفسه اقتصادًا له درجة من الاستقلال وصناعات جديدة يجب حمايتها حتى تقف على قدميها لابد له أن يوصد الباب في وجه أنواع من السلع الكمالية ويوجه أقصى ما يمكنه من دخله القومي نحو التنمية ويقلل قدر الطاقة من النزعات الاستهلاكية وكلمات «الاعتماد على النفس» و«ربط الأحزمة» و«التقشف» وغيرها هي أنواع ودرجات من الانغلاق»[(١)].

-ويستطرد بهاء الدين ما حدث في مصر من عواصف الانفتاح قائلاً:

«كانت عواصف الانفتاح قد هبت بالفعل قبل وزارة حجازي، وقبل

(١) أحمد بهاء الدين: محاوراتي مع السادات – دار الهلال – الطبعة الثانية ١٩٨٧ ص٧٥.

صدور هذا القانون (قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٤)، فقد هجمت على البلاد شتى أنواع السلع الاستهلاكية، وبدأت تظهر أولى فصائل المستثمرين الجادين، كما ظهر النصابون المحليون والدوليون المعرفون ، ودارت كل أجهزة الإعلام مرئية ومسموعة ومقروءة تندد بما يسمى «فترة الانغلاق» ، وتهاجم كل مشروع وطني أقيم في مصر ابتداء من السد العالي إلى أصغر المشروعات، وصل الأمر إلى حد تحقير كل ما هو مصري والتهويل على الناس بمزايا كل ما هو أجنبي.. »

-وقد سأل أحمد بهاء الدين (١٩٢٧-١٩٩٦) الرئيس السادات (١٩١٨-١٩٨١) عن المناطق الحرة المزمع إنشاؤها، وبعد أن أثارتها الصحف بشكل فيه تضخيم إعلامي كبير، حيث تقرر إقامة ثلاث مناطق حرة في الإسكندرية وبورسعيد والسويس. وقد أوضح -بهاء الدين - للسادات بأن إنشاء مناطق حرة بهذه الكثافة وبدون تجربة سابقة وخبرات قديمة أمر يحتاج إلى تجربة وخبرات وأموال، إضافة إلى أن طرح ثلاث مناطق مرة واحدة على العالم قد يبخس ثمنها لكثرة المعروض فيها، وقد تتحول بالفعل إلى منطقة تهريب.. ولكنه وجد السادات مصرًا على ذلك، بل ومتعجلًا أن

حوار أحمد بهاء الدين مع السادات

تصبح فيه مصر كلها منطقة حرة[1].

-ويذكر الباحث رفعت سيد أحمد عن خلفية الانفتاح الاقتصادي قائلًا:

«ارتبطت سياسة الانفتاح الاقتصادي (بورقة أكتوبر) التي قدمها السادات في مايو ١٩٧٤ من الناحية الرسمية، والتي لم تقدم من واقع الأمر تحليلًا تفصيليًا أو محددات لمفهوم الانفتاح وأبعاده.. بل تضمنت فقط الإشارة إلى الإمكانات المتاحة للاستعانة بالاستثمارات العربية والأجنبية في عملية التنمية، كما أنها تطرحها باعتبارها سياسة بديلة للسياسة الاقتصادية التي تتبناها مصر منذ الستينيات بمكوناتها المختلفة، بل حرصت الورقة في مجموعها على التأكيد على الاستثمار في تبني منطلقات وأسس تلك السياسة»[2].

-ويرى الباحث سيد أحمد أن سياسة الانفتاح الاقتصادي - كما طبقها السادات تعتبر بمثابة انقلاب على المقدمات الأساسية للمجتمع المصري، وهي جزء لا يتجزأ من مفهوم السلام الأمريكي -الإسرائيلي، حيث إنها كسياسة أتت مواكبة لعمليات فض الاشتباك الأول والثاني بين القوات المصرية والإسرائيلية على يد هنري كيسنجر «وزير الخارجية الأمريكي»، وما سمي وقتها بمفاوضات «الكيلو ١٠١»، وهي السياسات التي أدت فيما بعد إلى مبادرة القدس ١٩٧٧[3].

-ويرى أيضًا - بأن هنا آثار اجتماعية ضارة نتجت - بالفعل - عن سياسة الانفتاح الاقتصادي، فيجعلها بعض الاقتصاديين في خمس نتائج هي:

---

(١) أحمد بهاء الدين: مرجع سابق ذكره، ص٧٩.

(٢) رفعت سيد أحمد: مقدمة كتاب «يوم قتل السادات أسرار قصة الاغتيال كاملة من وجهة النظر الإسرائيلية» للمؤلفين عوديد جرانوت - جاك رينتج، مكتبة رجب ٢٠١١، ص٧.

(٣) رفعت سيد أحمد: مرجع سابق ص٧.

(أ) اتساع الفوارق الطبقية.

(ب) ظهور الحلول الفردية ومحنة الانتماء، وانهيار هيبة السلطة.

(حـ) شيوع عبادة المستورد وأزمة الثقة في النفس.

(د) السلوك الطفيلي.

(هـ) الانحطاط الأخلاقي.

وهناك جانب آخر من جوانب الآثار السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادي تتمثل في استشراء الفساد الأسري لعائلة أنور السادات (١٩١٨-١٩٨١)، وخاصة إخوته وزوجته، وأدت هذه السياسة إلى تهيئة المناخ السياسي والاجتماعي لأحداث العنف الجماهيري والتي بدأت مع حوادث الفنية العسكرية عام ١٩٧٤(*) وأعقبتها أحداث ١٨، ١٩ من يناير ١٩٧٧ (١).

(*) الدكتور صالح سرية قائد جماعة التحرير الإسلامي والتي سميت جماعة حركة الفنية العسكرية التي حاولت الاستيلاء على الحكم عام ١٩٧٤ (واغتيال السادات)، ويقال إن اسم التنظيم هو «شباب محمد» .. وصالح سرية – فلسطيني الأصل – انضم للإخوان المسلمين في العراق، وعمل بالجامعة العربية في القاهرة، حيث أتيح له في بداية السبعينيات التعرف بزينب الغزالي الجبيلي، ومن خلالها تعرف بحسن الهضيبي وبجماعة الإخوان المسلمين، وبدأ يتجه بعيدًا عنهم مكونًا تنظيمًا سريًا لم يتجاوز المائة عنصر، وتبنى عقيدة الجهاد وقتال الحاكم الكافر، وكان مصيره الإعدام.. انظر لزيادة التفاصيل: رفعت سيد أحمد: وثائق تنظيمات الغضب الإسلامي في السبعينيات – مكتبة مدبولي – ص٤٦.

(١) رفعت سيد أحمد: مقدمة كتاب «يوم قتل السادات» للمؤلفين عوديد جرانوت/ جاك رينتج ص٩.

وينظر الباحث العربي عدنان حسين في كتابه «العامل القومي في السياسة المصرية» إلى الانفتاح الاقتصادي في عهد السادات من منظور قومي عربي قائلًا:-

« شكلت سياسة الانفتاح انعطافًا في مسار ثورة يوليو على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي من سياسية الإنتاج إلى سياسة الاستهلاك، ومن بناء القاعدة الصناعية والزراعية واعتبارها أساس الاقتصاد إلى تشجيع الخدمات والاستثمارات الأجنبية على حسابها، ومن محاولات دفع العلاقات الاقتصادية نحو التكامل والوحدة إلى تراجع العلاقات الاقتصادية، مع العرب مع التزامن مع القطيعة السياسية..»[1].

-وأوضح الباحث «حسين» تأثيرات سياسة الانفتاح على الاقتصاد المصري وخطورة ذلك قائلًا:-

«بعد سياسة الانفتاح ازدادت التناقضات في توزيع الدخل، وأشار البنك الدولي إلى وجود هذه التناقضات، حيث يستحوذ ٥ , ٢٪ من مجمل سكان مصر على ربع الدخل القومي، مما يوجد خللًا اجتماعيًا بين فئات الشعب، ثم أخذت الشركات الأمريكية تتقدم لتعمل في مصر، وبلغ عددها حتى نهاية عام ١٩٧٧ نحو ٢٠٦ شركة خدمات أو لزيادة الاستهلاك، ويوجد ما يماثلها داخل مصر في القطاع العام أو الخاص، وازداد أصحاب الملايين ، بينما كانت ٥ ملايين أسرة مصرية تعيش على متوسط دخل قدره ٣٠ دولارًا في الشهر، ولم تستوعب كل مشروعات الانفتاح أكثر من ٤٪ من خريجي الجامعات.. كانت مصر تصدر الغذاء والمنسوجات عام ١٩٧٠ ، فتحولت إلى بلد مستورد لهما وبين ١٩٧٤ و١٩٨٠ «تضاعفت وازدادت السجائر والأثاث والساعات.. الراديو

(٢) عدنان حسين : العامل القومي في السياسة المصرية – دار الوحدة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان ١٩٨٧ ص١٤٣.

والتليفزيون .. والسيارات» أي أن مصر أخذت تتحول لبلد استهلاكي أكثر مما هي بلد منتج»[١].

-ويرى «حسين» وهو بصدد عرض سياسة الانفتاح الاقتصادي وأثره على وضع اقتصاد مصر : بأنه «قد بلغ الاستهلاك العام والخاص ٩٠٪ من الدخل القومي عام ١٩٧٠ والباقي كان يحول للتنمية ، بينما بلغ هذا الاستهلاك عام ١٩٧٥ ١٠١,٥٪ من الدخل القومي على حساب التنمية.. وفي مجال التضخم بلغت نسبة التضخم السنوي ٥٪ عام ١٩٧٠ ، ووصلت عام ١٩٧٥ إلى ما بين ٢٠ و٢٥٪ ، وتغير دور القطاع العام من الدور القيادي الذي يسيطر على غالبية وسائل الإنتاج عام ١٩٧٠ إلى أن أصبح يسيطر على ٣٠٪ من وسائل الإنتاج عام ١٩٧٥ والباقي للقطاع الخاص، ورغم ذلك أسهم القطاع العام Public Sector بـ ٨٠٠ مليون جنيه في ميزانية الدولة، بينما لم يتجاوز مساهمة القطاع الخاص Private Sector ثلاثين مليون جنيه فقط[٢].

-ويذكر خالد محيى الدين عضو مجلس قيادة الثورة في كتاب «مستقبل الديمقراطية في مصر» الانفتاح الاقتصادي وخطره على الوضع في مصر في عصر السادات قائلًا:-

«.. وبدأت سياسة جديدة تحقق مصالح الرأسمالية الطفيلية من سماسرة وتجار السوق السوداء والمضاربين ووكلاء الشركات الأجنبية وملوك العمولات والتهريب على حساب العامل والفلاح والموظف الشريف والحرفي والتاجر الصغير والرأسمالي المصري المنتج.. وبدأت تطبيق هذه السياسة خطوة خطوة ، ولكنها اكتسبت قوة اندفاع جديدة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث أصبح الانفتاح «بلا ضوابط ولا قيود» هو

(١) عدنان حسين: العامل القومي في السياسة المصرية – ص ١٤٠ وما بعدها.

(٢) عدنان حسين : مرجع سابق ذكره – ص١٤٠.

شعار المرحلة (الساداتية)، وتحت هذا الشعار صدر في عام ١٩٧٤ وحده ١٢٤ قانونًا لتغيير المسار الاقتصادي والاجتماعي للثورة وأهمها المعروف باسم «قانون نظام استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة»، والذي مهدت له لجنة من مجلس الشعب برئاسة السيد محمود أبو وافية، وضعت برنامجًا اقتصاديًا شاملًا بقصد «تغيير المقومات الأساسية للاقتصاد المصري»[١].

-وكانت تأثيرات سياسة الانفتاح ليست على الجانب الاقتصادي والاجتماعي فقط، كان للانفتاح «تأثيراته» على الهوية المصرية ذاتها.. وقد أكد الباحثان محمد نعمان جلال، مجدي متولي في كتابهما «هوية مصر» على ذلك بقولهما: «كان لسياسة الانفتاح الاقتصادي خلال هذه الفترة أثر سلبي على الهوية الوطنية، ذلك أن الهوية الوطنية كانت قد بلغت أوجها في حرب أكتوبر ١٩٧٣، وظهرت ملامح الترابط الوطني والتضامنية الاجتماعية، إلا أن تطبيق سياسات الانفتاح وزيادة الهوة اتساعًا بين شرائح المجتمع وزيادة المد الاستهلاكي ألقى بظلال كثيفة على الترابط الوطني وعوامل الوفاق الاجتماعي، وهو ما بدأ في مظاهرات وأحداث يناير ١٩٧٧ أيا كان وجه الرأي في مضمونها إن كانت عفوية أو موجهة إلا أنها في جميع الأحوال كانت تعبر عن ضعف بدأ يتسرب إلى عناصر الهوية الوطنية[٢].

وقدم الباحثان جلال، ومتولي، رؤيتهما في الدافع الحقيقي لتحول مصر في فترة السادات إلى «الانفتاح الاقتصادي» أشبه بالضرورة والحتمية في التحول دون قناعة سياسية من السادات (١٩١٨-١٩٨١) أو اعتقاد أيديولوجي، فقالا في توضيح رأيهما:-

---

(١) خالد محي الدين: مستقبل الديمقراطية في مصر - كتاب الأهالي - يصدر عن جريدة الأهالي - حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي- العدد الأول - مارس ١٩٨٤ ص ٣٠.

(٢) د. محمد نعمان جلال ود. مجدي المتولي: هوية مصر - الجزء الأول - الهيئة المصرية العامة للكتاب - عام ١٩٨٨ - ص ٢٠.

«والحقيقة أنه أيا كان وجه الرأي في سياسات الانفتاح الاقتصادي فإن هذه السياسة جاءت وليدة توجه فكري للدولة في مصر بعد وفاة جمال عبد الناصر.. كما أن الأخذ بالحرية الاقتصادية أو الاشتراكية الديمقراطية عند أنور السادات وما ترتب عليها من سياسات الانفتاح الاقتضادي لم يكن وليد قناعة أيديولوجية بقدر ما كان استجابة لضرورة المرحلة وظروف مصر الدولية مثله في ذلك مثل جمال عبد الناصر، فقد تطور بفكره السياسي الحاكم للشأن العام حتى وصل إلى مفهوم الاشتراكية العربية ليس عن قناعة أيديولوجية أيضًا، وإنما استجابة لمصالح قومية عليا وضرورات دولية تؤثر في مسار العمل الوطني، ومن ثمّ فإنه يجب الحكم على سياسات الانفتاح الاقتصادي باعتبارها كانت خيارًا وحيدًا أمام صانع القرار في السبعينيات كما كانت الاشتراكية خيارًا وحيدًا أمام صانع القرار في الخمسينيات والستينيات»[1].

-ونحن نتفق مع العديد من الباحثين والذين يرون أن سياسة الانفتاح الاقتصادي في عهد السادات كانت لها انعكاسات ومردود على الشعب المصري اقتصاديًا واجتماعيًا، بل أثرت على الهوية المصرية بشكل واضح، غير أننا لا نوافق بعض الباحثين الذين يرون أن انتهاج سياسة اقتصادية / اجتماعية معينة تتوقف على الظروف الدولية والإقليمية دون مراعاة متخذ القرار سواء كان زعيمًا أو رئيسًا أو حاكمًا، فهذا الأمر يدفعنا بالطبع إلى القبول بالحتمية القاهرة والتي لا فكاك منها.. وهذا في حد ذاته إلغاء للقيمة الذاتية والصفات الشخصية ومتطلبات الوضع الوطني الداخلي في البلد ذاته.

(١) د. محمد نعمان ود. مجدي المتولي: هوية مصر - الجزء الأول ص٢٠٠.

ب- السادات والديمقراطية المحكومة أو المقيدة:

-أعلن السادات (١٩٧٨-١٩٨١) بعد ١٥ من مايو تمسكه بالاتحاد الاشتراكي كإطار لقوى الشعب العاملة، بل كانت أولى الإنجازات التي جرت في أعقاب ١٥ مايو إعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكي بالانتخاب من القاعدة إلى القمة وإن كانت هذه الانتخابات قد وقفت عند اللجنة المركزيّة، ولم يتم تشكيل اللجنة التنفيذية العليا في أية مرحلة من مراحله التالية.

-فبرغم أن ورقة أكتوبر - كما يذكر جمال العطيفي (١٩٢٥-١٩٨٣) - في كتابه «الطريق إلى الديمقراطية - التي وافق عليها الشعب في استفتاء ١٥ مايو ١٩٧٤ قد استبعدت (ورقة أكتوبر) تعدد الأحزاب وجاء بها صراحة «أننا نرفض الدعوة إلى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الأحزاب»، فإن الورقة نفسها كانت تحمل العناصر التي تقود حتمًا إلى تعدد الأحزاب.. كذلك فإن ورقة أكتوبر قد طرحت السياسة الجديدة المعروفة بسياسة الانفتاح وهو انفتاح فكري وسياسي واقتصادي، وأشارت إلى ظروف العالم المتطورة، وإلى «وجوب المواءمة بين حركة العمل الوطني، وهذه الظروف الجديدة التي نعيشها ويعيشها العالم من حولنا»[(١)].

ويستطرد العطيفي (١٩٢٥-١٩٨٣) في قوله وموضحًا جذور التعددية:-

«ولعلنا نذكر ذلك الحوار الطويل الذي جرى في صيف عام ١٩٧٣ وقبل حرب أكتوبر بين قوى الشعب العاملة حول المتغيرات الدولية وأثرها على مسار العمل الوطني»[(٢)].

(١) جمال العطيفي : الطريق إلى الديمقراطية ص ٧٠، ٧١ - دار المعارف بمصر ١٩٧٨.

(٢) جمال العطيفي : مرجع سابق ذكره ص٧١.

-وقد كانت ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي التي طرحها الرئيس السادات في شهر أغسطس عام ١٩٧٤ مناسبة لا لمناقشة التطوير، بل لطرح فكرة الأحزاب ذاتها، وقد دافعت الورقة عن بقاء الاتحاد الاشتراكي وعدد إيجابياته بقولها : «إن مجرد وجود الاتحاد الاشتراكي العربي كان تعبيرًا عن تمسكنا بوحدة قوى الشعب العامل وحرصنا على تطوير مجتمعنا سلميًا ، وفي إطار الوحدة الوطنية، ومهما يكن من مستوى عمل الاتحاد الاشتراكي، فإنه قد طرح على الجماهير التحول الاشتراكي وقضيته طريقنا الخاص إليه.

-وقد وجدت بعض قيادات الاتحاد الاشتراكي أن لا شيء يمنع من أن تعلن عن برامج لمنابر خاصة بها وأخذ محمود أبو وافية زمام المبادرة في ذلك.. وتتابع الإعلان عن إنشاء المنابر ووقفت أمانة الاتحاد الاشتراكي رافضة لهذا الاتجاه.

إبراهيم الدسوقي أباظة

-وفي أول اجتماع للجنة المنابر جاءت المفاجأة الثانية.. فقد صدرت الأوامر – كما يذكر إبراهيم الدسوقي أباظة – لقيادة اللجنة المركزية بتغيير لجنة المنابر لتصبح «لجنة مستقبل العمل السياسي» .. وأعلت رئيس اللجنة أن الحوار مفتوح للجماهير لتشارك بالراي فيما يمكن أن يكون عليه مستقبل العمل السياسي.. وسرى الشك عند بعض أعضاء الطبقة العازلة في نوايا الرئيس (السادات).. وميوله حول مستقبل الاتحاد الاشتراكي.. ولكن .. ظلت شريحة كبيرة على موقفها من ضرورة بقاء الاتحاد الاشتراكي بأي ثمن!! وجاء التصويت السري ليفضح هذه الحقيقة.. فقد تبلورت مناقشات لجنة مستقبل العمل السياسي عن أربعة اتجاهات:-

الاتجاه الأول : يطالب ببقاء الاتحاد الاشتراكي مع تطويره بإقامة منابر ثابتة داخله، ويؤيد هذا الاتجاه (٧٠) عضوًا من أعضاء اللجنة البالغ عددهم ١٢٨ عضوًا !!.

الاتجاه الثاني: ويطالب ببقاء الاتحاد الاشتراكي مع منحه صلاحية إقامة منابر متحركة داخله ويؤيد هذا الاتجاه ٣٣ عضوًا!!

الاتجاه الثالث: ويدعو إلى إعدام الاتحاد الاشتراكي وإقامة أحزاب سياسية، ويؤيد هذا الاتجاه ٧ أعضاء.

الاتجاه الرابع: ويدعو إلى إتاحة الحرية لإقامة منابر داخل وخارج الاتحاد الاشتراكي، على أن تكون هذه المنابر نواة لقيام الأحزاب في المستقبل، ويؤيد هذا الاتجاه عضوان!!

-ومعنى ذلك – كما يذكر أباظة – أن الأغلبية الساحقة من أعضاء لجنة مستقبل العمل السياسي ومعظمها من قيادات الاتحاد الاشتراكي واستمراره كانت تؤيد وبشدة الإبقاء على حياة الاتحاد الاشتراكي واستمراره على الرغم من كل الأخطاء التي شابت هذا التنظيم الوحيد.. وعلى الرغم من ضغوط المطالبة الشعبية بضرورة التعبير!![1].

-فقد كان أول سؤال مطروح بعد أن أعلن السادات (١٩١٨-١٩٨١) قراره – كما يذكر العطيفي – قراره السياسي بأن تتحول التنظيمات السياسيّة الثلاثة إلى أحزاب هو مدى اتفاق هذا القرار مع أحكام الدستور القائم، وهل يحتاج تطبيق هذا القرار إلى تعديل الدستور.

-غير أنه لم تمض أسابيع قليلة على القرار السياسي الذي أعلنه الرئيس (السادات) بشأن السماح للتنظيمات السياسية بأن تتحول إلى أحزاب حتى كانت ثلاثة اقتراحات بمشروعات قوانين بشأن تنظيم الأحزاب قدمت إلى المجلس ، كان أولها الاقتراح الذي قدمه النائب المستقل عبد الفتاح حسن (من مؤسسي حزب الوفد الجديد) ، والاقتراح الذي قدمه النائب المستقل محمود القاضي (من جبهة المستقلين) ، ثم اقتراح قدمه وكيل اللجنة التشريعية محمد فتحي الكيلاني مع بعض أعضاء حزب مصر الآخرين ،

(١) د. إبراهيم الدسوقي أباظة: الخطايا العشر من عبد الناصر إلى السادات – الزهراء للإعلام العربي – الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م ص٩٦.

وكان من الواضح – كما يذكر جمال العطيفي – أن الاقتراحين المقدمين من الزميلين عبد الفتاح حسن، محمود القاضي قد استوحيا معظم أحكامهما من قانون تنظيم الأحزاب الذي صدر في بداية الثورة، وأن كلا من الاقتراحين قد أسقط تمامًا أية إشارة إلى الاتحاد الاشتراكي[1].

ممدوح سالم

-وبعد إجراء انتخابات مجلس الشعب في تشرين الأول ١٩٧٦ أعلن السادات في مجلس الشعب المنتخب بتاريخ «تشرين الثاني/ نوفمبر» تحويل المنابر الثلاثة : اليمين واليسار والوسط إلى أحزاب سياسية، ثم اختار حزب الوسط الذي عرف باسم «حزب مصر العربي الاشتراكي»، واختار لرئاسته ممدوح سالم (١٩١٨-١٩٨٨) الذي مثل منبر الوسط في مجلس الشعب، وفاز بأغلبية أعضائه، وتحول «اليمين» إلى «حزب الأحرار» برئاسة مصطفى كامل مراد (١٩٢٧-٢٠٠٦)، و«اليسار» إلى «حزب التجمع الوحدوي الاشتراكي» برئاسة خالد محيى الدين.. ولوحظ في هذه الفترة – كما يذكر عدنان حسين – تركيز السادات على الوطنية المصرية، فأصبح شعار «مصر أولًا ومصر أخيرًا» من أبرز شعارات حزب مصر الذي يدير سياسته ويشرف عليه بالكامل[2].

-ثم أعلن السادات قيام الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يترأسه مصطفى كامل (١٨٧٤ – ١٩٠٨)، فالتحق به العدد الأكبر من حزب مصر، وبقيت قلة من المؤسسين معترضة على هذا الإجراء.. ويرى العديد من الباحثين أن التجربة الحزبية والتي قامت على أنقاض الاتحاد

(١) جمال العطيفي : الطريق إلى الديمقراطية – دار امعارف ١٩٧٨ ص٨٩.

(٢) عدنان حسين: العامل القومي في السياسة المصرية – دار الوحدة للطباعة والنشر – بيروت / لبنان – طبعة عام ١٩٨٧ ص١٤٤.

الاشتراكي قد أتت بقرار من السادات، ولم تعكس شعارات الديمقراطية المأمولة.

-ونستطيع أن نقول أن هناك ثلاثة اتجاهات تناقض قضية الحزبية والتعددية والوضع الديمقراطي في عهد السادات تتمثل في الآتي:

اتجاه أول: إن شعارات الديمقراطية استغل لتصفية الثورة والانقلاب على الدستور وتصفية المنجزات الاجتماعية الوطنية للشعب المصري ولثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.. ويمثل هذا الاتجاه خالد محيى الدين في كتابه «مستقبل الديمقراطية في مصر».

اتجاه ثان: يرى أن تلاشي الاتحاد الاشتراكي تدريجيًا واستبداله بأحزاب مشكلة بقرارات من السلطة (السادات) بدلًا من أن تأتي تلبية لحاجة شعبية وإرادة شعبية، ولعل تجربة إنشاء حزب العمل تجسد هذا المعنى.. فقد كان قانون الأحزاب الجديد يقضي بتوافر ٢٠ عضوًا مؤسسًا من مجلس الشعب لتأسيس الحزب، فوجد حزب العمل نفسه أمام مشكلة توفير هذا العدد، فقام السادات بتسهيل هذه المهمة، وتحديد الأعضاء المؤسسين من داخل مجلس الشعب كي يضمن له الشرعية، ويمثل هذا الاتجاه عدنان حسين[1].

اتجاه ثالث: إن قرار العودة إلى التعدد الحزبي أمر قد استوجبه الظرف التاريخي أكثر مما نبع عن قناعة وإرادة شخصية من الرئيس السادات.. من هذه الدلائل ما تضمنه أشهر الوثائق الصادرة عن «السادات» نفسه خلال العامين السابقين من رفض قاطع للعودة للتعدد جاء ذلك في ورقة أكتوبر (أبريل ١٩٧٢ ثم خطاب الرئيس السادات في نوفمبر ١٩٧٥)، كما أن القبول بالتعدد كان يسير بخطا تبدو أقرب إلى الانتزاع اللا إداري منها إلى الموافقة الإدارية، وقد بدأت هذه الخطا بالسماح بقيام منابر متعددة داخل الاتحاد الاشتراكي للتعبير عن الرأي وذلك في ورقة الاتحاد الاشتراكي

(١) عدنان حسين: مرجع سابق ذكره ص١٤٥.

الصادرة في أغسطس ١٩٧٤ ، وهي بداية متواضعة للغاية.. وبعد نحو عامين (مارس ١٩٧٦) تأتي الخطوة التالية بتحويل المنابر إلى تنظيمات للوسط واليمين واليسار.. وقبل نهاية العام (نوفمبر) تتحول التنظيمات إلى أحزاب وإن ظلت جميعها منبثقة من الاتحاد الاشتراكي[١].

-ويمر عامان آخران (١٩٧٨) قبل ظهور أول حزب من خارج الاتحاد الاشتراكي، ورغم ذلك تستمر مجموعة من الضوابط والشروط للتصريح بتأسيس الأحزاب، ويمثل هذا الاتجاه المؤرخ يونان لبيب رزق (١٩٣٣-٢٠٠٨) في كتابه «الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧-١٩٨٤».

-ويرى يونان رزق (١٩٣٣-٢٠٠٨) أن مصالحة النظام السياسي في مصر (في عهد السادات) بعد خصام غير قصير تطلب قدرًا من «المكياج الديمقراطي» ، ولكن لا يمضي وقت طويل حتى يجد الرئيس (السادات) أن هذا المكياج قد تحول إلى ألوان ثابتة تغطي وجه الحياة السياسية الجديدة[٢].

-وبغض النظر عن الجدل حول حتمية الحل الديمقراطي في عصر السادات وظهور التعددية السياسية ، أم كان قرار بتكوين الأحزاب والتعددية قد تم بشكل فوقي سلطوي من السادات ، أم كان يقصد السادات تفريغ المضامين الاجتماعية الوطنية لثورة يوليو ١٩٥٢.. فما يعنينا الآن هو طرح السؤال المحوري: هل عسف السادات بالديمقراطية ؟ أم كان حريصًا على أن تكون بدون قيود وممارستها طليقة؟

- يرى كثير من السياسيين والباحثين أن بداية العسف بالديمقراطية وتفريغها من مضمونها كانت في دستور ١٩٧١ في عهد السادات.. حيث

(١) د. يونان لبيب رزق : الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧-١٩٨٤ - دار الهلال - العدد ٤٠٨ عام ١٩٨٤ ص٢٠٨.

(٢) د. يونان لبيب رزق : الأحزاب السياسية في مصر ١٩٧٠-١٩٨٤ - دار الهلال - ص ٢٠٨.

منح الدستور السادات «رئيس الجمهورية» سلطات واسعة مكنته من أن يصبح عمليًا الجهة الوحيدة المنوط بها اتخاذ القرار في مصر.. فطبقًا للدستور فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية ورئيس الاتحاد الاشتراكي العربي والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس المجلس الأعلى للشرطة.. ومؤدى هذه النصوص أن سلطة القرار تعود إلى رئيس الجمهورية وحده، ومجلس الوزراء ليس إلا معاونًا ومشاركًا لرئيس الجمهورية في رسم السياسة والتنفيذ[1].

-وكان الإنجاز الديمقراطي للسادات – كما يذكر خالد محيى الدين في كتابه «مستقبل الديمقراطية في مصر» : هو إحياء ترسانة من القوانين المقيدة للحريات وحقوق الإنسان الموروثة من عهود سابقة والإضافة إليها عبر سلسلة جديدة من القوانين ، ومن أمثلة القوانين الموروثة التي استخدمها السادات: القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ الذي فرض العقاب على اتفاق شخصين أو أكثر حتى لو كان اتفاقهم لتحقيق غاية مشروعة، والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ والذي أصدره خديوي مصر في ١٨ أكتوبر ١٩١٤، وما زال ساريًا حتى اليوم، وهو يفرض العقاب على اجتماع أكثر من خمسة أشخاص في الطريق العام إذا أمرهم رجال السلطة أن يتفرقوا ولم يفعلوا.. ويكونون مسؤولين عن أي جريمة تحدث بمناسبة هذا التجمهر حتى لو لم يعلموا بها أو يتوقعوها[2].

– ومن القوانين الموروثة أيضًا قانون الطوارئ الذي صدر تحت اسم قانون الأحكام العسكرية رقم ٩٦ في ٢٥ أغسطس ١٩٣٩ (في عهد الملك فاروق) ، ثم عدل إلى قانون الطوارئ عام ١٩٥٨ ، وعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ باسم قانون الحريات.

(١) خالد محيى الدين : مستقبل الديمقراطية في مصر – كتاب الأهالي – العدد الأول – مارس ١٩٨٤ – ص٣٥ ، ٣٦.

(٢) خالد محيى الدين : مرجع سابق ذكره ، ص٣٧ ، ٣٨

- كما توالت صدور القوانين المقيدة للحريات والمناقضة للدستور وحقوق الإنسان Human Rights في ظل حكم الرئيس السادات.. ففي ١٧ يونيه ١٩٧١ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ المسمى بقانون «تنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب» ، حيث تضمنت مادته الثامنة ما يتيح للمدعى الاشتراكي أن يتحفظ على الأشخاص في مكان أمين.. وفي ٢١ من سبتمبر / أيلول عام ١٩٧٢ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ ليجرم إنشاء الأحزاب ومعارضة السياسة العامة المعلنة.. وفي ٣ فبراير / شباط ١٩٧٧ أصدر الرئيس القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ليجرم التنظيمات السرية، ويرفع العقوبة على التجمهر والتظاهر والاعتصام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، بل يفرض هذه العقوبة على «المشجعين على التجمهر» .. ولم يحدث -كما يذكر خالد محيى الدين - إن كانت عقوبة التظاهر في أي بلد في العالم ٢٥ سنة أشغال شاقة[١].

-وفي ٧ يوليو ١٩٧٧ صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية (عدل بعد ذلك بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ في ٣٠ مايو ١٩٧٩ وبالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ في ١٣ يوليو ١٩٨٠)، وهو قانون يقيد قيام الأحزاب السياسية Political Futurology ، ويضع شروط مانعة لقيامها ، ويمنح الحزب الحاكم سلطة التصريح أو عدم التصريح لقيام الحزب عن طريق ما يسمى بلجنة الأحزاب، ويبيح العذل السياسي[٢].

(١) خالد محيى الدين : مرجع سابق ذكره ص ٤٢ ، ٤٣

(٢) خالد محيى الدين : مرجع سابق ذكره ص ٤٣.

- فترة عهد السادات كانت ناشزة عن الفترات التي ساد فيها ذلك في أعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٩ على يد البوليس السري (مباحث أمن الدولة) والشرطة العسكرية والمخابرات أيا كان أسباب هذا التعذيب وظروفه الموضوعية ، غير أن ذلك لم يمنع من مؤاخذة عصر السادات رغم وجود أحزاب سياسية Political Futurology محدودة ، وصدور صحف لهذه الأحزاب.. فالتجربة كما يذكر – خالد محيى الدين – كشفت لهؤلاء وغيرهم من السياسيين والذي يرون الديمقراطية في عصر السادات – أن الأمر لم يعدو أن يكون مجرد وهم ، وأن الترابط بين إنجاز التقدم الاجتماعي والحرية الاجتماعية وبين الديمقراطية والحرية السياسية تلازم حتمي في ظروف بلادنا ، وأن حكم السادات استغل طموح الناس إلى الحرية والديمقراطية لضرب الثورة الاجتماعية والوطنية في مصر.. دون أن يحل أزمة الديمقراطية!![1].

(١) خالد محيى الدين : مستقبل الديمقراطية في مصر – كتاب الأهالي – يصدر عن جريدة الأهالي – حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي – العدد الأول – مارس ١٩٨٤ ص ٣٢ ، ٣٣.

(حـ) التحالف مع الغرب (وفي مقدمته أمريكا)

- من المعروف أن العلاقات المصرية - الأمريكية بدأت تدخل في مرحلة التدهور والضمور في أواخر ١٩٦٣، فقد تصاعدت - في تلك الفترة - بين الطرفين حدة الخلافات حول مسائل عديدة على رأسها دور الولايات المتحدة الأمريكية في مساندة إسرائيل (الصهيونية)، والدور المصري المتعاظم في اليمن، والموقف في الكونغو، وإدانة القاهرة للتدخل الأمريكي السافر في فيتنام، فضلًا عن الصبغة الاشتراكية للنظام الاقتصادي المصري في العصر الناصري[١].

-لكن الأزمة Crisis في العلاقات المصرية - الأمريكية لم تصل إلى ذروتها الدرامية إلا في مايو ١٩٦٧ حين أعلن عبد الناصر (١٩١٨-١٩٧٠م) صراحة في ٢١ من مايو عام ١٩٦٧: «إحنا بنعتبر أمريكا متحيزة وواخدة جانب إسرائيل ١٠٠٪»، ووصل التدهور إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وواشنطن في ٦ يونيو / حزيران ١٩٦٧ على أثر بيان للخارجية المصرية جاء فيه: «بعد أن أثبتت الحوادث والأدلة اشتراك الولايات المتحدة والحكومة البريطانية اشتراكا فعليًا في العمليات الجوية مساندة للعدو الإسرائيلي وتدعيمًا لأهدافه .. فإن الجمهورية العربية المتحدة وبعد اتصال برؤساء الدول العربية تفيد أن الحكومة الأمريكية والحكومة البريطانية قد قامتا بعمل عدواني ضد الأمة العربية كلها.. وبناء على ذلك فقد اتخذت الجمهورية العربية المتحدة قرارًا بقطع العلاقات السياسية بينها وبين الحكومتين»[٢].

---

(١) وحيد عبد المجيد: العلاقات المصرية العربية في عهد السادات في كتاب مصر والعرب ١٩٦٧ - ١٩٨٢ - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام - العدد (٥٨) عام ١٩٨٤ ص ٥٥ - وأهرام ٣٠ مايو ١٩٦٧.

(٢) وحيد عبد المجيد: مرجع سابق ذكره ص٥٥.

-غير أنه بعد موت عبد الناصر وتولي السادات (١٩١٨-١٩٨١) الحكم وأصبح رئيسًا بدأ يتلقى الإشارات والنصائح من السعوديين بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة - كما يذكر هيكل في «خريف الغضب» - التي تستطيع أن تمارس ضغطًا على إسرائيل، أن الولايات المتحدة لن تمارس هذا الضغط طالما أن الاتحاد السوفيتي موجود في مصر بخبرائه وسلاحه»[١].

- وكان لدى السادات قنوات ظاهرة للاتصال بالولايات المتحدة الأمريكية عن طريق مكتب رعاية المصالح (بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بعد عام ١٩٦٧)، وكان الممثل الأمريكي المشرف على رعاية المصالح دبلوماسيًا، وكان السادات لم يكن مقتنعًا بأن قنوات وزارة الخارجية «الطبيعية» تستطيع أن تحمل رسائله الهامة إلى الدوائر المؤثرة في أمريكا - وكما يقول هيكل - بين «ويليام روجرز» وزير الخارجية وبين «هنري كيسنجر» مستشار الأمن القومي للرئيس ريتشارد نيكسون (١٩١٢-١٩٩٤)، وكان نفوذ كيسنجر هو الأقوى[٢].

(١) محمد حسنين هيكل: خريف الغضب ص١٤٢.

(٢) محمد حسنين هيكل: خريف الغضب ص ١٤٣.

-ويذكر محمد حسنين هيكل في كتابه «خريف الغضب» عن حسابات السادات في هذا الشأن قائلًا:

«ولقد أخطأت حساباته في بعض المرات.. فبعد أن طرد الخبراء السوفييت في صيف سنة ١٩٧٢ – على سبيل المثال – فإنه انتظر مكافأة على ما فعل، ولكن المكافأة لم تصل ، وأدرك أن عليه أن يجرب وسائل أخرى للاقتراب ، وبدأت تجيئه التلميحات إلى ضرورة تسخين الموقف، ثم بدأت تضغط عليه عوامل مختلفة مثل القوات المسلحة والشعور الشعبي العام وتدفعه دفعًا إلى معركة كان يتهيبها ، ولكن مسار الحرب ونتائجها كانت مفاجأة له، كما كانت مفاجأة للأمريكيين، فلم يتصور الأمريكيون أن الجيش المصري كان قادرًا على التخطيط والحرب على النحو الذي حدث فعلًا، وربما تصور الأمريكيون بعد الحرب أنهم مقاس «السادات»، ولكنهم لم يحسنوا قياس قدرات الرجال الذين يقودهم، وكان ذلك اكتشافًا كبيرًا بالنسبة لهم»[1].

- وكما أشرنا من قبل فقد كان الإنجاز الباهر من القوات المسلحة المصرية هو قمة آمال الرئيس السادات حتى أنه قام بإخطار (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكية فور ظهور هذا الإنجاز وقبل التأكد من نتائجه برسالة ظهر يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣ يؤكد فيها اتجاهاته المقبلة في معارك أكتوبر والمتمثلة في نص خطابه: « بأن قواتنا المسلحة ملتزمة بعدم تعميق الاشتباكات أو توسيع المواجهة» ، أي أن الرئيس السادات كان ملتزمًا ومن البداية وحتى يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣ بالالتزامات السابق التنويه عنها مع الجانب الأمريكي – كما ذكر الفريق أول فوزي (١٩٢٥-٢٠٠٠) – كما سارع (السادات) في نفس الوقت بتهنئة الجانب السوفييتي بأن هذا النجاح الباهر قد تم بواسطة أسلحة سوفيتية ، كما طالب الرئيس السادات في

(١) محمد حسنين هيكل : مرجع سابق ذكره ص ١٤٤.

رسالته موافقة الولايات المتحدة الأمريكية – شريكته في حل الصراع – على ثمرة الجهد العسكري الباهر سياسيًا بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، وعندئذ تكون مصر على استعداد للاشتراك في مؤتمر سلام في الأمم المتحدة تحت الإشراف المناسب[1].

– ومن ثم.. بدأت أولى الرسائل المتبادلة بين «السادات» و «هنري كيسنجر» بعد ساعات قليلة من بدء المعارك (في حرب أكتوبر ١٩٧٣) وقد دارت من خلال قنوات الاتصال السرية التي كان السادات قد أقامها مباشرة مع مجلس الأمن القومي الأمريكي من خلال المخابرات المركزية الأمريكية، وفي يوم ١١ من أكتوبر تلقى «السادات» رسالة من كيسنجر، وكان فحواها أن الموقف الآن قد وصل إلى نقطة ملاءمة يمكن أن تبدأ المفاوضات لتسوية مقبولة تبدأ بقبول لوقف إطلاق النار ثم تنتهي بمؤتمر للسلام»[2].

–وكانت التطورات التي أعقبت حرب رمضان العربية الإسرائيلية قد قادت إلى عودة أمريكية سريعة رغم ما أعلنه السادات (١٩١٨–١٩٨١م) في خطابه الشهير أمام مجلس الشعب المصري في ٦ من أكتوبر ١٩٧٣: « من المؤسف والمحزن أن يكون هذا موقف واحدة من القوى الأعظم في هذا العصر، لقد كنا نتوقع أو ربما نتمنى ضد الشواهد والتجارب أن تفيق الولايات المتحدة تخرج من المفاجأة إلى الصواب، لكن ذلك لم يحدث، ورأينا الولايات المتحدة تخرج من المفاجأة إلى المناورة والعودة إلى خطوط ما قبل أكتوبر».

–بيد أن السادات قد وجه في هذا الخطاب رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (١٩١٢–١٩٩٤) تتضمن مشروع سلام من

(١) الفريق أول محمد فوزي: حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ دراسة ودروس – دار المستقبل العربي – القاهرة – ص ١١٣.

(٢) محمد حسنين هيكل: خريف الغضب – قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات – مركز الأهرام للترجمة والنشر – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ الطبعة الأولى ص ١٤٥.

خمسة نقاط ، ومعنى ذلك كما يذكر – وحيد عبد المجيد – أن السادات ظل رغم الموقف الأمريكي خلال حرب رمضان يأمل في حدوث تطور أكثر إيجابية في هذا الموقف، لكن قبل أن تظهر آية مؤشرات على حدوث هذا التطور[1].

– وفي خلال المعارك – أيضًا – نجد السادات يصف الموقف الأمريكي من السلام في الشرق الأوسط Middle East بأنه موقف بناء لأول مرة (أهرام ٢٣ من أكتوبر ١٩٧٣) ، وإزاء هذا التقييم الجديد قامت مصر بالاتصال بواشنطن عقب وصول قوة الطوارئ الدولية في ٢٧ أكتوبر ١٩٧٣ واقترح ريتشارد نيكسون (١٩١٢-١٩٩٤) أن يوفد وزير خارجيته «هنري كيسنجر» للاجتماع بالسادات ، لكن السادات قد قرر إيفاد مبعوث خاص للاجتماع بنيكسون ، وبذلك تم أول لقاء مصري أمريكي بين نيكسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وإسماعيل فهمي (١٩٢٢ – ١٩٩٧) وزير الخارجية في ١٣ أكتوبر ١٩٧٣، حيث أعلن الوزير المصري يومها : «إن مصر تريد أن تبدأ علاقات جديدة مع الولايات المتحدة».

اجتماع نيكسون وكسينجر بإسماعيل فهمي

(١) وحيد عبد المجيد : مرجع سابق ذكره ص٥٦.

-وقبل أن يغادر إسماعيل فهمي (١٩٢٢-١٩٩٧) العاصمة الأمريكية واشنطن كان قد حصل على التزام أمريكي بالاستمرار في بذل الجهود من أجل تحقيق السلام في المنطقة وإيفاد كيسنجر في زيارة لمصر[١].

- وفي ٧ نوفمبر ١٩٧٣ يأتي هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي حاملًا معه مشروعًا أمريكيًا جديدًا لإعادة العلاقات .. لعله يقنع به السادات، وكانت أهمية هذه الخطوة بالنسبة لأمريكا – كما يذكر محمود عوض (١٩٣١-٢٠٠٩) في كتابه الهام «وعليكم السلام» - تكمن في نقطة بسيطة للغاية: إن الولايات المتحدة لن تنجح مطلقًا في استعادة علاقاتها الدبلوماسية مع الدول العربية الأخرى إلا إذا بدأت مصر ، فبغير الشرعية المصرية لتلك الخطوة لن تسترد الولايات المتحدة الأمريكية أبدًا علاقتها المقطوعة رسميًا مع الدول العربية[٢].

-ويستطرد الكاتب الصحفي محمود عوض (١٩٣١-٢٠٠٩) حديثه عن ما حدث من تعاملات السادات مع كيسنجر وزير خارجية أمريكا قائلًا:

«هكذا تهيأ كيسنجر لإقناع السادات بأن تقدم مصر لأمريكا هذا التنازل الجوهري، ولكي يعرف منه ماذا تريد مصر الآن في مقابل ذلك.. ولكن قبل أن يفتح كيسنجر فمه بكلمة واحدة.. إذا بالسادات يفاجئه بقوله: إنني

(١) وحيد عبد المجيد: مرجع سابق ذكره ص ٥٦.

(٢) محمود عوض: .. وعليكم السلام – مصر وإسرائيل والعرب : الجذور والمستقبل – دار المستقبل العربي – القاهرة طبعة عام ١٩٨٦ ص٣٧١.

سوف أعيد العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية بأسرع ما يمكن.. وبمجرد أن ينتهي هذا فإنني سوف أتحرك إلى بناء الصداقة بين مصر وأمريكا.. لم يكد كيسنجر يصدق أذنيه، فحتى هذه اللحظة ما زالت الولايات المتحدة في معسكر العدو.. وما زالت إسرائيل محتلة سيناء والضفة الغربية والجولان، وما زالت تحاول فتك الجيش المصري الثالث جوعًا فوق أرضه بأسلحة أمريكية.. وما زالت أمريكا تراوغ في تفسير قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وضرورة تطبيقه على جميع الأراضي العربية المحتلة، لكن السادات أدهش كيسنجر أكثر وأكثر عندما أضاف قائلًا: «إنني سأعلن نواياي هذه فورًا بعد اجتماعنا هذا، وسأعلن اليوم أيضًا رفع درجة المشرف على قسم رعاية المصالح المصرية في واشنطن».. وأخيرًا قال السادات أنه يأمل ويرجو (السادات هو الذي يرجو) أن تفعل الولايات المتحدة أيضًا نفس الشيء، وتصدر بيانًا بنفس المعنى!! وهكذا لم يعد كيسنجر في حاجة إلى أن يتكلم أصلًا في المشروع الذي جاء به من واشنطن مسجلًا في مذكراته عن تلك النقطة: «إننا سعينا طوال أربع سنوات سابقة إلى استعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر، ومن هنا فقد حملت معي مشروعًا بذلك لكي أحاول إقناع السادات به.. لكن.. الآن فقط يكتشف كيسنجر أنه ليس في حاجة إلى إقناع السادات، فالسادات أكثر من مستعد لكل شيء.. وبغير أن يفتح كيسنجر فمه!.. وهكذا يسجل كيسنجر في زهو وخيلاء ونشوة: «إننا اتفقنا – السادات وأنا – على أن يمارس السفيران – المصري والأمريكي – عملهما فورًا.. من قسمي رعاية المصالح في القاهرة وواشنطن»![1].

(١) محمود عوض: وعليكم السلام – مصر وإسرائيل والعرب – دار المستقبل العربي – القاهرة – طبعة عام ١٩٨٦ ص٣٧٢.

اجتماع السادات وكيسنجر

-وتوالت الأحداث بسرعة منذ وصول كيسنجر إلى القاهرة، وحتى نجاحه في التوصل إلى اتفاق فض الاشتباك الأول على الجبهة المصرية في ١٨ يناير ١٩٧٤م ، ولم تمض شهورًا حتى أعلن رسميًا عن عودة العلاقات بين القاهرة وواشنطن في يونيو ١٩٧٤ وقام ريتشارد نيكسون (١٩١٢-١٩٩٤) بأول زيارة لرئيس أمريكي إلى القاهرة ١٢- ١٤ يونيو ١٩٧٤ ، لكن الأمر لم يكن مجرد عودة العلاقات المقطوعة بين البلدين وإنما كانت بداية لتغلغل أمريكي واسع النطاق في مصر.. فهذا الدخول الأمريكي واكبه خروج سوفييتي من مصر كان أهم مظاهره إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفييتي بعد ذلك في مارس ١٩٧٦[١].

(١) وحيد عبد المجيد : العلاقات المصرية العربية في عهد السادات – في كتاب مصر والعرب – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام – العدد ٥٨ عام ١٩٨٤ ص٥٧.

- ويقول وحيد عبد المجيد مستطردًا في انعكاسات هذه العلاقة المصرية الأمريكية على الجانب العربي : « وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا التطور على علاقات مصر العربية ، فالعلاقات الوثيقة التي تمت بين القاهرة وواشنطن كان من شأنها تدعيم علاقات مصر مع الدول العربية المعتدلة وعلى رأسها السعودية ودول الخليج والمغرب ، بينما تقلصت علاقات مصر مع الدول العربية الراديكالية المرتبطة بالاتحاد السوفييتي ، ولما كانت سوريا إحدى هذه الدول كان من الطبيعي أن يتعرض حلف أكتوبر (المصري – السعودي – السوري) لصدع.. بعد هذا التغلغل الأمريكي»[1].

- والأوراق التالية سوف توضح أكثر عن مشروع السادات وتحالفه مع الغرب وتصالحه مع إسرائيل وانعكاسات ذلك على الوضع العربي والإقليمي والداخلي المصري.

السادات وبيجين

(١) وحيد عبد المجيد : مرجع سابق ص ٥٧.

(د) الصلح مع إسرائيل

- كانت أهم إنجازات الدبلوماسية الأمريكية (التي عرفت في أدبيات السياسة باسم دبلوماسية كيسنجر أو دبلوماسية المكوك) توقيع فض الاشتباك الأول على الجبهة المصرية في ١٨ يناير ١٩٧٤ ، وفي الوقت الذي تم فيه توقيع هذا الاتفاق كانت المعارك لازالت ضارية ومشتعلة على الجبهة السورية – وكان هذا الإنجاز أول أسفين يدقه هنري كيسنجر بين حليفي أكتوبر (مصر وسوريا) .. لكن مصر (السادات) حرصت على ضرورة أن يتوصل كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي إلى اتفاق مماثل على الجبهة السوريّة.. وتحقق ذلك بالفعل في أواخر شهر مايو ١٩٧٤م بتوقيع فض الاشتباك في الجولان.. وبدا واضحًا منذ ذلك الوقت – كما يذكر الباحث وحيد عبد المجيد – أن العلاقات المصرية – السورية ظلت تتأرجح بين التوافق والتنافر حتى توقيع اتفاق فض الاشتباك الثاني على الجبهة المصرية في أول سبتمبر ١٩٧٥ ، والذي عرف باتفاق سيناء[١].

- ومن ثمّ.. فقد أعلن حافظ الأسد (١٩٣٠ - ٢٠٠٠م) ولأول مرة رفضه للتحرك المصري تجاه السلام في المنطقة، حيث اعتبر – الأسد – اتفاق سيناء هي خطوة إلى الوراء في طريق السلام، كما حذر الرئيس السوري من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت بالفعل طرفًا مباشرًا في النزاع العربي الإسرائيلي على عكس ما تقضي به المصلحة العربية، وأنه بهذه الصفة ومن المنطلق العربي يعارض التغلغل الأمريكي المتزايد في مجال تسوية الشرق الأوسط[٢].

(١) وحيد عبد المجيد : مرجع سابق ذكره ص٦٠

(٢) وحيد عبد المجيد : مرجع سابق ذكره ص٦١.

- ولكن على الرغم من وجود اتفاق سوري / فلسطيني يستهدف معارضة اتفاق سيناء ، فقد كان من المتعذر قيام تنسيق بين الطرفين العربيين في مواجهة مصر بسبب الأزمة اللبنانية والتي حدثت في أواخر عام ١٩٧٥، حيث وضعت الأزمة Crisis سوريا في مواجهة مع المقاومة الفلسطينية داخل الوجود اللبناني وعلى أرضه[١].

-وغني عن البيان أن الأزمة اللبنانية كانت تدفع دفعًا إلى تصدع حلف أكتوبر ، غير أن الدبلوماسية السعودية – الكويتية استطاعت أن تنشط لرأب الصدع ورتق الفتق ، والذي نشأ من خلال الأزمة Crisis ، حيث أثمرت هذه المحاولة إلى عقد قمة الرياض ١٦-١٨ أكتوبر ١٩٧٦ ، وشارك في هذه القمة زعماء مصر وسوريا ولبنان والسعودية والكويت بالإضافة إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات (١٩٢٩ - ٢٠٠٤).. ثم انعقدت قمة القاهرة الموسعة (القمة العربية الثامنة) في ٢٦ أكتوبر ١٩٧٦ – وهي آخر قمة حضرتها مصر للتصديق على قرارات الرياض، وكانت العراق هي الدولة الوحيدة التي رفضت الموافقة على هذه القرارات[٢].

- ويقدم صلاح العقاد في كتابه «السادات وكامب ديفيد» مبررات موضوعية دفعت السادات للبحث عن مباحثات السلام قائلًا في هذا الصدد:

«يتضح من سياق الأحداث وجود مبررات موضوعية دفعت السادات إلى مواصلة المباحثات الرامية إلى تحقيق انسحاب جزئي آخر مقابل تنازلات سياسية، فالزخم الذي أوجدته حرب أكتوبر يوشك أن يتبخر ، ومعنى ذلك أن الرأي العام قد يتساءل عن نتائج الحرب المجيدة، فلا يجد سوى مكاسب هزيلة، ومع الوقت تمضي إسرائيل في استنزاف

(١) وحيد عبد المجيد : مرجع سابق ذكره ص٦٠.

(٢) وحيد عبد المجيد : مرجع سابق ذكره ص٦٣.

بترول سيناء ، بيد أن ذلك كله لا ينفي حقيقة أخرى وهي أن المزاج الشخصي للرئيس المصري كان يتفق وجميع الاتجاهات التي أسفرت عن اتفاقية سبتمبر ١٩٧٥ ، ثم التطور به نحو السلام مع إسرائيل ، فلم يكن السادات من المؤمنين بضرورة الاتحاد العربي ، بل كان يفضل عليه تكتلًا من بعض الحكومات الإسلامية المتعاونة مع الغرب مثل تكتل يضم مصر إلى السعودية وإيران[١] .

- والغريب في الأمر أنه ومن خلال زيارة الرئيس السادات (١٩١٨-١٩٨١) لواشنطن في أبريل ١٩٧٧ اقترح عليه الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) تطبيع العلاقات مع إسرائيل في حالة الانسحاب ، فأجاب السادات بأن ذلك غير ممكن في جيلنا، ومن الجائز تحقيقه في الأجيال القادمة ، ويكفي في حينها إنهاء حالة الحرب وتحقيق السلام .. وهذا يوضح أنه لم يكن هناك تخطيط مسبق لاجتياز قفزة واسعة مثل زيارة رئيس أكبر دولة عربية (مصر) للقدس[٢] .

السادات وكارتر

(١) صلاح العقاد : السادات وكامب ديفيد - مكتبة مدبولي - بدون تاريخ ص١٤٨/ ١٤٩ .

(٢) صلاح العقاد : السادات وكامب ديفيد - مكتبة مدبولي - ص١٥٩.

-ويقول صلاح العقاد : «لكن إذا كانت رحلة القدس مفاجأة ، فإن استعداد السادات للاتصال المباشر مع الإسرائيليين كان واردًا منذ مدة، بل يقال أن السادات فكر في هذا الأسلوب أثناء رحلات كيسنجر المكوكية بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ ، وقد شجع كارتر على المضي في هذا الطريق، ولا شك أن السادات كان يدرك ما سيحدثه هذا الاتصال من رد فعل سيئ على العلاقات العربية، تلك العلاقات التي تحسنت من خلال الاتفاق على مواجهة الأزمة اللبنانية، ويمكن القول إن محرك للسادات نحو تغيير سياسته يعود إلى أحداث ١٨ ، ١٩ من يناير ١٩٧٧، فقد رأى فيها تحديًا شعبيًا لسلطته ، وتصور أن للعناصر اليسارية ومن ورائهم السوفييت يدًا في هذه الأحداث ، وغذت إسرائيل والولايات المتحدة هذا الاعتقاد بحيث ظن الرئيس المصري أنه يمكن الانتقال إلى المعسكر الآخر لحماية سلطته»[1].

-وقبل أن نتطرق لما حدث من ردود أفعال عربية ووطنية مصرية عن زيارة السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ نريد أن نبين رؤية الكاتب موسى صبري (١٩٢٥-١٩٩٢م) صديق السادات وكاتبه المفضل في هذه الأحداث وتوابعها.. يقول صبري في كتابه «السادات الحقيقة والاسطورة» بأنه : «انتهت رحلة القدس التاريخية التي قام بها السادات على مسؤوليته الشخصية .. وكان قد أوفد كمال حسن علي مدير إدارة المخابرات العامة بعد أن أعلن عن الرحلة، وقبل سفره في مهمة استطلاعية إلى أمريكا وإنجلترا لكي يتحسس أثر قراره بزيارة إسرائيل، وعاد كمال حسن علي بنتيجتين: الأولى من أمريكا ، وهي قول الرئيس الأمريكي كارتر : «إن السادات اتخذ قراره على مسؤوليته ، وأنه لا يستطيع أن يتوقع ماذا ستكون عليه أثار هذه الزيارة .. والثانية من إنجلترا، وهي قول الحكومة البريطانية: «إنها خطوة عملاقة Giant Step» .. وتقدم كمال حسن علي (١٩٢١-١٩٩٣) بتقرير بذلك للسادات، كما أجريت استطلاعات رأي داخل مصر

(١) صلاح العقاد : مرجع سابق ذكره – ص١٥٩.

من مختلف أجهزة الدولة عن أثر القرار على الرأي العام المصري، وكانت نتيجة الاستطلاع تأييدًا إجماعيًا ملتهبًا مع الخوف على حياة الرئيس من خدعة إسرائيلية.. وكان السادات يتوقع أن زيارته ستحرك الموقف الجامد نحو مفاوضات السلام في مؤتمر جنيف.. أو بأي أسلوب.. ولكنه لم يكن يتوقع على الإطلاق هذا التأييد العالمي الجارف للزيارة الذي فاق كل الحدود، وظهر في الصحافة العالمية وفي كل الهيئات العالمية [1].

السادات أثناء زيارته لتل أبيب

-ويرى موسى صبري (١٩٢٥-١٩٩٢) أن نتائج رحلة القدس تبرز في الحقائق الآتية:

١-أحدثت الزيارة دويًا سياسيًا عالميًا لم يحدث مثله في التاريخ المعاصر في هذا القرن.. وبين عشية وضحاها ارتفع اسم مصر إلى أعلى

(١) موسى صبري: السادات الحقيقة والأسطورة - المكتب المصري الحديث - الطبعة الثانية - ٢٠ من كتوبر ١٩٨٥ - ص ٤٣٢.

سماء، واحتل السادات مكانة دولية عارمة كرجل سلام وكزعيم عالمي شجاع.

٢- كان لخطاب السادات في الكنيست وخاصة الجانب الإنساني من الخطاب أثر عميق في الشعب الإسرائيلي، إن رئيس أكبر دولة عربية نشبت بينها وبين إسرائيل أربع حروب يدعو إلى أن تكون حرب أكتوبر آخر الحروب، وليس إذن هو الغول الذي يريد أن يأكل إسرائيل، وأن يرمي بشعبها إلى البحر[١].

السادات وخطابه في الكنيست

٣- وجدت صلة قوية بين السادات والشعب الإسرائيلي، وكان استقباله الشعبي في اليوم التالي مروعًا من الرجال والنساء والأطفال، واحتل مكانة في قلوب الإسرائيليين كرجل يدعو إلى الثقة والاحترام.

(١) وحيد عبد المجيد: مرجع سابق ذكره - ص ٦٦، ٦٧.

٤ - اقتنع السادات بأن التعامل مع بيجين مهما كانت سخافة خطابه في الكنيست هو الأجدى لأنه زعيم وليس رئيس حزب، وهو زعيم قوي يمكن أن ينفذ ما يلتزم به[١].

-غير أن المبادرة والتي قام بها السادات (١٩١٨ - ١٩٨١م) في نوفمبر ١٩٧٧ تعرضت لنقد شديد وجدل سياسي عام على مستويين: مستوى الأداء العربي ومدى قبول أو رفض المبادرة.. وعلى المستوى السياسي الداخلي والمتمثل في البحث عن هوية مصر وعروبتها.. وسوف نناقش الأمرين:

الأمر الأول: وهو الموقف الرافض للمبادرة التي تمت من السادات، وقد تبنت هذا الموقف خمس دول عربية هي: ليبيا وسوريا والجزائر والعراق واليمن الجنوبية بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية.. وانبنى هذا الموقف الرافض على أن زيارة السادات للقدس (في نوفمبر ١٩٧٧) تعد اعترافًا صريحًا بإسرائيل، وإضفاء للشرعية على الاحتلال الصهيوني للأرض العربية ، وأن هذه الزيارة تهدف إلى تحقيق مكاسب وقتية، ويستحيل أن تتحقق فعليًا ، وأن هذه الزيارة الساداتية تهدف إلى خلق وضع راهن يؤدي إلى استسلام العرب وقبول تسوية أمريكية - صهيونية للصراع العربي الإسرائيلي، كما أن مبادرة أنور السادات هي بالأساس خروج على مؤتمرات الدول العربية والتضامن العربي فضلًا عن كونها خرقًا لميثاق الدول العربية وإخراجًا لمصر من جبهة الصراع مع إسرائيل[٢].

-وقد عقدت هذه الدول مؤتمرًا في طرابلس (ليبيا) في ٢ من ديسمبر ١٩٧٧ انتهى إلى تشكيل ما عرف في أدبيات السياسة العربية (بالجبهة القومية للصمود والتصدي) ، وقد انسحب من المؤتمر الوفد العراقي

(١) موسى صبري : مرجع سابق ذكره ص٤٣٣.

(٢) وحيد عبد المجيد: مرجع سابق ذكره - ص ٦٦ ، ٦٧.

كامتداد للنزاع التقليدي بين سوريا والعراق[١].

-أما الموقف المتحفظ العربي: فقد انعكس هذا الموقف من خلال ردود فعل السعودية والكويت وبقية دول الخليج العربي عدا العراق – كما ذكرنا من قبل – بالإضافة إلى الأردن وتونس ولبنان، ويتلخص هذا الموقف في تحفظ هذه الدول على تحرك لم تستشر في شأنه، وإنما فوجئت به[٢].

-أما الموقف المؤيد للمبادرة: فقد انعكس هذا الموقف في ردود أفعال خمس دول عربية هي السودان والصومال وعمان والمغرب واليمن الشمالية، وكان سلطنة عُمان أول دولة عربية تُعلن تأييدها لمبادرة السادات في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧، وتلتها السودان ثم الصومال فالمغرب فاليمن الشمالية، وتلخص موقف هذه الدول – كما ذكر وحيد عبد المجيد – في أن التحرك المصري لا يشكل خروجًا على قرارات القمة العربية، وإنما على العكس يمثل فرصة فريدة يمكن أن تحقق السلام في المنطقة، واستندت الدول المؤيدة للمبادرة في موقفها إلى أن خطاب أنور السادات أمام الكنيست الإسرائيلي تضمن الشروط والمبادئ العربية للتسوية[٣].

أما على المستوى الثاني من لفكر السياسي: فقد أثارت هذه الزيارة الساداتية للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ حوار فكري واسع النطاق حول قضيته كان التصور أنها قد حسمت منذ زمن، وهي قضية عروبة مصر، حيث بدأ الحوار بمقال لتوفيق الحكيم (١٨٩٨ – ١٩٨٧) في ٣ من مارس ١٩٧٨ بعد ثلاثة شهور من مبادرة السادات حين دعا فيه إلى

(١) وحيد عبد المجيد: مرجع سابق ذكره – ص ٦٧.

(٢) وحيد عبد المجيد: مرجع سابق ذكره – ص ٦٧.

(٣) وحيد عبد المجيد: مرجع سابق ذكره – ص ٦٩.

تبني مصر خيار «الحياد» كسياسة رسمية بين العرب وعدوهم، ثم تبع ذلك ردود فعل عنيفة حول المقال وما تضمنه من أفكار ودلالات سياسية، وانعكاس ذلك على وضعية مصر عربيًا ودوليًا[1].

- وكما حدث في الحوارات والمناظرات الفكرية والسياسية والتي تمت في ثلاثينيات القرن العشرين (والتي كان قد ساهم فيها طه حسين (١٨٨٩-١٩٧٣) ومحمد كامل حسين وسلامة موسى (١٨٧٧ – ١٩٥٨) ومحب الدين الخطيب وعبد الرحمن عزام (١٨٩٣-١٩٧٦)... إلخ.

- فقد ساهم مفكرون ومثقفون وسياسيون وأكاديميون وصحفيون من بينهم توفيق الحكيم (١٨٩٨-١٩٨٧) ولويس عوض وأحمد بهاء الدين (١٩٢٧-١٩٩٦) د. وحيد رأفت وأحمد حمروش ود. بنت الشاطئ (١٩١٣ – ١٩٩٨) ود. محمد إسماعيل والسيد ياسين ورجاء النقاش (١٩٣٤-٢٠٠٨) وحسين فوزي للنجار ود. عبد العظيم رمضان (١٩٢٥-٢٠٠٧)، وغيرهم، ومن خلال ما طرحوه من أفكار ومساهمات فقد تكشفت اتجاهات وطنية مصرية ذات مناح عدة منها ما دعا إلى خيارات انعزالية انكفائية، ومنها ما دعا إلى ارتباط خاص بالعروبة حتى مع الاعتراف بأعباء وتضحيات خاصة يجب على مصر أن تقدم عليها بطيب خاطر – كما أخذت الإسهامات الفكرية والصحفية والسياسية تطرح قضايا عديدة نظرية وعملية – كما يذكر حسن أبو طالب – كالقومية العربية ومدى علاقة مصر بها، وما هي الهوية الحقيقية لمصر شعبًا وتاريخًا وتراثًا وإلى أي مدى تمثل مصر قومية متفردة؟ وما هي العلاقة المثلى بين مصر والمحيط العربي حولها؟[2].

(١) د. حسن أبو طالب: عروبة مصر بين التاريخ والسياسة – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ٢٠٠٤ – ص ٢٩.

(٢) د. حسن أبو طالب: مرجع سابق ذكره ص ٢٩، ٣٠.

-وغني عن البيان في هذا الصدد أنه كان من نتاج مبادرة السادات وانعكاسها على الإدارة المصرية أن تقدم إسماعيل فهمي (١٩٢٢-١٩٩٧) وزير الخارجية المصري باستقالته في أحداث المبادرة وقبل القيام بها رفضًا لها كما انتقد السادات في كتابه «التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط» في زيارته لإسرائيل قائلًا: «ذهب السادات إلى القدس للقيام (بعمل دعائي مثير) بدافع الرغبة في الشهرة وتعظيم الذات.. فهو لم يفكر فيما سيحدث بعد ذلك والغريب أنه أصيب بالدهشة والفزع عندما اكتشف أن الدول العربية تجاهلت مبادرته ونأت بنفسها عنه لأنه بدلًا من أن يصبح بطلًا أصبح مرفوضًا من العالم العربي، غير أن السادات لم يكن بالرجل الذي يمكن أن يعترف بأنه ارتكب خطأ ويعود إلى العالم العربي ذليلًا معاقبًا.. كان عليه أن ينقذ ماء وجهه بأي ثمن، ويظهر أنه قادرًا على صنع السلام مع إسرائيل واستعادة سيناء[1].

-كما تقدم محمد رياض وزير الدولة للشؤون الخارجية أيضًا باستقالته، حيث تم اختيار بطرس غالي القائم بالأعمال في وزارة الخارجية ليكون في عداد الوفد المرافق في زيارته للقدس التي تمت بتاريخ ١٩ من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٧.

محمد رياض

بطرس غالي

(١) إسماعيل فهمي: التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط - مكتبة مدبولي - الطبعة الأولى - ١٩٨٥ ص٤٣٠.

اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ، الإسرائيلية :

-طالب أنور السادات في خطابه في الكنيست الإسرائيلي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، لكن أثر الزيارة والخطاب سرعان ما تلاشى وبددته إسرائيل التي لم تقدم أي تنازل جوهري لحل القضية إلى أن عقد مؤتمر كامب ديفيد بين سبتمبر / أيلول و١٧ منه عام ١٩٧٨ بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية وبحضور رئيسها «جيمي كارتر» ، وحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجين (١٩١٣-١٩٩٢) بالإضافة إلى الرئيس أنور السادات.

- وفي ١٧ سبتمبر / أيلول وقعت اتفاقيتا كامب ديفيد:

١ - إطار السلام في الشرق الأوسط Middle East.

٢ - إطار عمل من أجل عقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

-وقد حددت الوثيقة الأولى - كما يذكر الباحث العربي عدنان حسين

- أربعة أطراف لحل الأزمة هي : مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني، لكن الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لم يشاركا في المفاوضات ، فأعلن السادات في إحدى رسائله إلى «جيمي كارتر» أنه سيقوم مقام الأردنيين والفلسطينيين .. وذكرت هذه الوثيقة «ممثلي الشعب الفلسطيني» أو «ممثلي الضفة والقطاع» أو «ممثلي الضفة والقطاع وفلسطينيين آخرين» ، أي أنها لم تحدد صيغة واحدة للتمثيل الفلسطيني، وتحدثت الوثيقة عن الحكم الذاتي للفلسطينيين دون تحديد دور واضح، وعن تشكيل لجنة من ممثلي إسرائيل ومصر والأردن وممثلي القطاع والضفة وفلسطينيين آخرين لكي تقرر الوضع النهائي للضفة والقطاع ومصير الشعب الفلسطيني وتتخذ قراراتها بالإجماع أي أن لإسرائيل صفة تقريرية، وهذا ما يعتبر انتقاصًا من مقومات حق تقرير المصير للفلسطينيين[1].

-كما بقي موضوع «القدس» معلقًا بين المتفاوضين بالإضافة إلى تقديم تنازلات من السادات (١٩١٨-١٩٨١) باسم الفلسطينيين لم يكلف بتقديمها.

-وتضمنت الوثيقة الأولى جزءًا من العلاقات المصرية الإسرائيلية تعهد فيها الطرفان «بعدم اللجوء إلى 'لتهديد بالقوة أو استخدامها لتسوية النزاع..» ، وأعلنا التأكيد الكامل على التطبيع الكامل للعلاقات اقتصاديًا وعلى الاعتراف الكامل وإقامة علاقات طبيعية بين الطرفين!!

-وتضمنت الوثيقة الثانية العمل على توقيع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل في غضون ثلاثة أشهر من توقيع هذا الإطار«والموافقة على الممارسة التامة للسيادة المصرية» حتى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب وانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء ومرور السفن

(١) عدنان حسين: العامل القومي في السياسة المصرية - دار الوحدة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - طباعة عام ١٩٨٧ - ص ١٣٠.

الإسرائيلية في قناة السويس واعتبار مضايق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية بعد أن كانت تاريخيًا ممرات عربية[1].

-وتنفيذًا لاتفاقيتي «كامب ديفيد» واستكمالًا لنصوصها وقعت معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في ٢٦ من مارس / آذار ١٩٧٩ التي بموجبها أعلنت نهاية الحرب بين الطرفين وإعادة سيناء إلى السيادة المصرية.. وقد أحدثت توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية منعطفًا هامًا وربما خطيرًا في الحياة السياسية المصرية المعاصرة بحكم ما أحدثته من ردود أفعال وانعكاسات سلبية في الوطن العربي والعالم الثالث بوجه عام[2].

- والجدير بالذكر في هذا الشأن أن مجلس الوزراء المصري قد وافق في ١٤ من أبريل / نيسان ١٩٧٩ ، وفي جلسة واحدة على معاهدة السلام، ثم وافق عليها مجلس الشعب (البرلمان) في ١٠ من أبريل / نيسان بأغلبية كبيرة بلغت ٣٢٨ عضوًا وتغيب ١٣ عضوًا ومعارضة ١٥ عضوًا (*) وامتناع عضو واحد عن التصويت ، وكانت المفاجأة في اليوم التالي عندما أصدر أنور السادات (١٩١٨-١٩٨١) قرار باستفتاء الشعب على المعاهدة وحل مجلس الشعب الذي وافق على المعاهدة، وجرى الاستفتاء في ٢٠ من أبريل / نيسان «فأعلن وزير الداخلية أن الشعب قد وافق بأغلبية قريبة من الإجماع»، علمًا بأن المعاهدة لم تعرض للمناقشة – كما يذكر عدنان حسين – في الأوساط الشعبية قبل الاستفتاء عليها ، لكن الإعلام (الساداتي)

(١) عدنان حسين : مرجع سابق ذكره – ص ١٣١.

(٢) عدنان حسين : العامل القومي في السياسة المصرية ص ١٣٥.

(*) كان الأعضاء الذين رفضوا الاتفاق وهم : الدكتور محمد حلمي مراد ، محمود علي حسن زينهم، أحمد طه أحمد ، قباري عبد الله عبد الحليم ، عادل عبد المقصود عيد ، دكتور مهندس محمود أحمد القاضي ، كمال أحمد محمد أحمد ، خالد محمد أمين محيي الدين ، طلعت عبد الرحمن الهادي رسلان، عبد المنعم حسين إبراهيم ، أحمد محمد إبراهيم يونس، محمد كمال عبد المجيد سعد ، أحمد حسين ناصر، صلاح أبو إسماعيل محمد عبد الرحيم، ممتاز محمد نصار.. وهؤلاء الشخصيات ربما كانت السبب المباشر في حل مجلس الشعب..انظر تفاصيل المعاهدة كتاب د. عصمت سيف الدولة: هذه المعاهدة – دار المسيرة عام ١٩٨٠.

وأجهزة الدولة استطاعت التأثير في الشعب لجهة دفعه نحو القبول بالسلام المنفرد تحت وعود الرفاهية والتخلص من الفقر[1].

- ومن ثمَّ .. يثار السؤال المحوري وهو : ما هي الدوافع التي دفعت السادات وهيأت التصورات لقبوله التوجه نحو إبرام اتفاقيات السلام مع إسرائيل ؟؟

-وحقيقة الأمر أن هناك ثلاثة تصورات طرحها الباحث وحيد عبد المجيد تمثل تفسيرات لبواعث السادات لقبول الحل السلمي المنفرد وهي:

١-**التفسير الأول:** وهو الذي يقر بأن الدول العربية المعتدلة (أو عرب أمريكا كما يطلق عليها) وعلى رأسها المملكة العربية السعودية هي التي دفعت السادات في هذا الطريق ، لكن السادات (١٩١٨ - ١٩٨١م) تجاوز الدور المرسوم له في إطار السلام الأمريكي ليمضي في طريق السلام الإسرائيلي ، وبذلك لم يحسن السادات أداء الدور المطلوب التحرك في إطاره .

٢-**التفسير الثاني :** إن تحرك السادات تجاه إسرائيل كان يهدف منه استعادة الدور المصري القائد الذي تأثر بتصاعد نفوذ الدول البترولية ، حيث وجد السادات أن مصر لم تعد تستطيع الاستمرار في قيادة الصراع مع إسرائيل إلا بمشاركة هذه الدول (البترولية) التي أصبحت مصر تعتمد عليها اعتمادًا رئيسيًا لتمويل مجهوداتها الحربية.. ولذلك أراد (السادات) أن يحول القيادة المصرية للعرب صوب السلام Peace بدلًا من الحرب مع إسرائيل ، لكن حساباته في هذا الشأن جاءت خاطئة ، وأدت سياساته إلى فقدان مصر لدورها العربي كلية!!!

(١) عدنان حسين : مرجع سابق ذكره - ص ١٣٨.

٣- التفسير الثالث: يبين أن مبادرة السلام مع إسرائيل هي في الحقيقة إدراك سيئ للسادات مما دفعه إلى هذه الخطوة، حيث تصور السادات أن الحاجز النفسي هو الذي يعظم من شأن الصراع العربي/ الإسرائيلي، كما أنه كان يعول على الدبلوماسية الأمريكية في تحقيق التسوية في الشرق الأوسط Middle East[1].

نقد المعاهدة:

تعرضت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لعديد من الانتقادات الشديدة والجدل المتصاعد بعد أن كان أثرها واضحًا على التضامن العربي، والذي وصل – وقتئذ – إلى أدنى درجاته بعد أنّ استطاعت حرب أكتوبر أن تصل به إلى مستوى أعلى ومتصاعد من التضامن والتكتل.. كما أن المعاهدة كان لها انعكاسات سيئة على المستوى الاقتصادي والسياسي داخل مصر!!! فقد انتقد المعاهدة وفند بنودها وأبان نقاط ضعفها وهزالها العديد من السياسيين والصحفيين والباحثين نظرًا لما بها من ثغرات أثرت على الوضع العربي والمصري.

إسماعيل فهمي

-فقد انتقد إسماعيل فهمي (١٩٢٢-١٩٩٧) «وزير الخارجية الأسبق» والذي قدم استقالته لإقدام السادات على زيارة القدس – موضوع السلام المصري الإسرائيلي قائلًا:

«فالسلام المصري – الإسرائيلي لا يقدم الأساس المتين لسلام عادل ودائم بل على النقيض من ذلك فقد ولد وسيبقى سلامًا هاشًا، ولابد أن تجرى عليه تعديلات هامة، وأفضل دليل على ذلك سلوك إسرائيل والقرارات الهامة التي اتخذها مناحيم بيجين بعد أن

(١) وحيد عبد المجيد: مرجع سابق ذكره ص ٨٥،٨٦.

وقعت حكومته اتفاقية كامب ديفيد ، ولابد أن يكون قد وضح الآن بجلاء أن إسرائيل – بعدما وقعت معاهدة السلام مع مصر – مصرة أكثر من أي وقت آخر على أن تكون القُدس والضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان أرضًا إسرائيلية إما بقوة القانون وإما بحكم الواقع، ولا محالة من وقوع هذا الأمر ما لم توضع إسرائيل عند حدها .. ومن الواضح أن إسرائيل خططت للاستفادة من السلام المزعوم بينها وبين مصر وقررت الانتفاع من الوضع الجديد باتباعها سياسة توسعية، فسياسة إسرائيل وممارستها بعد اتفاقية السلام مع مصر تؤدي إلى اعتقاد الواحد منا بأن إسرائيل ترى أن السلام المصري الإسرائيلي قد خلق الظروف المناسبة لأن تكسب باستمرار أرضًا على حساب العرب»[1].

-ويستطرد فهمي في شرح خطورة السلام من وجهة النظر الإسرائيلية قائلًا:

«فقد حدث بعد إعلان هذا السلام وليس قبله أن أعلن الكنيست أن القدس هي العاصمة الأبدية وغير المقسمة لإسرائيل، كذلك كان أيضًا بعد توقيع المعاهدة أن أعلنت إسرائيل ضم مرتفعات الجولان ، وصوت الكنيست لدعم بيان مناحيم بيجين بأن المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وغزة لن تتزعزع ، كذلك تطالب إسرائيل الآن بجنوب لبنان ، وكل مجال لبنان الجوي ، مدعية أن كليهما حيوي

مناحم بيجين

(١) إسماعيل فهمي : التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط – مكتبة مدبولي – القاهرة – الطبعة الأولى ١٩٨٥ ص ٤٦١.

لأمنها وتحت حماية أمنها صبحت إسرائيل لا تحترم حدود أي دولة عربية، وتشهد على ذلك الغارة الإسرائيلية على المفاعل الذري العراقي الذي دمرته في تموز في منتصف عام ١٩٨١»[١].

مجدي أحمد حسين

-وينتقد الباحث مجدي أحمد حسين - معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية - في كتابه «من كامب ديفيد إلى مدريد» قائلًا:

«ولا شك أنه من قبيل التخلي أو الغدر أن توقع أكبر دولة عربية على معاهدة مع إسرائيل تقول: «يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي»، أي سيادة وأي سلامة أراضٍ وإسرائيل تحت أراضي الدول العربية، وتوقع مصر على معاهدة تَنُص على عدم استخدام القوة ولا حتى مجرد التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر وفي أي مكان، كما يتعهد كل طرف بأن يتكفل بتقديم مرتكبي هذه الأفعال للمحاكمة، أي تكبيل مصر حتى عن «التحريض» على «نشاط هدام» ضد إسرائيل في وقت تشن فيه العدوان في كل الاتجاهات»[٢]، ويستطرد مجدي حسين في موضع آخر في كتابه معترضًا على التسوية المنفردة مع إسرائيل قائلًا:

«إن اندفاع السادات في التسوية المنفردة مع إسرائيل لم يكن من قبيل الذكاء الزائد الذي لا يتحلى به أقرانه من الحكام العرب.. ولم يعد من قبيل بُعد النظر.. بمعنى أن السادات سبق عصره!!.. كما يقال الآن.. الفارق الجوهري بين السادات وغيره من الأطراف العربية.. فيما يتعلق بالتسوية

(١) إسماعيل فهمي: مرج سابق ذكره ص ٤٦١.

(٢) مجدي أحمد حسين: من كامب ديفيد إلى مدريد- دار الشرق الأوسط للنشر عام ١٩٩١ ص ٢٠، ٢١.

مع إسرائيل.. أن السادات تلقى وعودًا صريحة من أمريكا.. ومن إسرائيل بإمكانية الانسحاب من سيناء.. وكان هذا هو الطعم الثمين، والذين جذبوا به السادات ، ومن ثمّ مصر بعيدًا عن محيطها العربي.. في حين لم يتلق الأسد أي وعود بإعادة الجولان على أي صورة من الصور.. بل إمعانًا في التحدي والإذلال تم ضم الجولان إلى إسرائيل ، ورغم الاتصالات الدبلوماسية المباشرة أو غير المباشرة.. فلم يكن لدى الملك حسين أي وعد بالانسحاب من الضفة الغربية أو حتى أجزاء منها ، ومن باب أولى لم يكن شيئًا مطروحًا لمنظمة التحرير الفلسطينية.. غير المعترف بها أصلًا من أمريكا وإسرائيل»[1].

وغني عن البيان أن استعادة سيناء للأراضي المصرية كانت استعادة إدارية، حيث أصبحت «سيناء» في معظمها منطقة منزوعة السلاح ، وتتواجد بها قواعد للقوات المتعددة الجنسية وعلى رأسها القوات الأمريكية للمراقبة والتفتيش والإنذار المبكر ، وسمح بتسليح محدود لا يتجاوز فرقة، ولا يزيد عدد أفرادها عن ٢٢ ألف جندي في المنطقة (أ) الملاصقة لقناة السويس.. فقد حرصت إسرائيل أن تحتفظ بالمزايا الأرضية لوجود سيناء في حوزتها.. وهذه المزايا تتحقق بنزع سلاح سيناء.. وبعمق لا يقل عن ٢٠٠ كيلو مترًا.. وهذه أكبر حماية لإسرائيل وضمان لعدم تعرضها لأي مفاجآت من الجبهة الجنوبية.

وتقسم المعاهدة المصرية – الإسرائيلية سيناء إلى ثلاث مناطق هي:-

المنطقة (أ): شرق قناة السويس ويسمح فيها بتواجد ما لا يزيد عن فرقة مشاة ميكانيكية واحدة.

المنطقة (ب) : ويسمح فيها بتواجد أربع كتائب من قوات الحدود مزودة بأسلحة خفيفة للتعاون مع الشرطة المدنية.

(١) مجدي أحمد حسين : مرجع سابق ذكره ص ٩.

المنطقة (جـ) : وهي الملاصقة لحدود فلسطين، ولا يسمح فيها إلا بتواجد الشرطة المدنية المصرية فقط بالإضافة للقوات الدولية.

-وبالمقابل لا توجد مناطق منزوعة السلاح في إسرائيل سوى منطقة واحدة (د) عمقها ٣ كيلو مترات فقط يحدد فيها الحد الأقصى للقوات الإسرائيلية بأربع كتائب مشاة ، ولأول مرة قبلت إسرائيل مبدأ تحديد قواتها داخل حدودها، ولكن إلى مسافة ثلاث كيلومترات فقط[١].

- والجدير بالذكر في هذا الشأن أنه قد سمح للطيران الإسرائيلي بالتحليق فوق المنطقة (د) ، ولم يسمح للطيران المصري بالتحليق إلا فوق المنطقة (أ) فقط.. وكذلك الأمر فيما يتعلق بتمركز الطائرات غير المسلحة في المنطقة (ب) ، ولا يحتفظ فيها بأكثر من ٨ طائرات!! ، ولا يمكن إنشاء مطارات في هذه المناطق إلا أن تكون مدنية ، بل امتد تقييد الجيش المصري إلى البحرية بحيث لا يسمح بقطع البحرية المصرية بالتحرك إلا في ساحل المنطقة (أ) ، أما سواحل المنطقة (ب) و (حـ) فتكون تابعة لشرطة السواحل خفيفة التسليح والإعداد، وهذا التقييد البحري والجوي لا يماثله أي تغيير مطلق على الجانب الإسرائيلي[٢].

-ويذكر الباحث عدنان حسين في كتابه (العامل القومي في السياسة المصريّة) بعض الانتقادات لما تضمنته المعاهدة وآثارها الاقتصادية على مصر قائلًا:

«وقد تضمنت المذكرة الأولى تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بمواجهة أي عمل يقوم ضد المعاهدة بكل الوسائل الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية ، وهو أخطر ما تضمنته المعاهدة من بنود، فقد

(١) مجدي أحمد حسين: مرجع سابق ذكره ص ٢١ ، وأيضًا صلاح العقاد في : السادات وكامب ديفيد ص١٨٣.

(٢) مجدي أحمد حسين : من كامب ديفيد إلى مدريد – دار الشرق الأوسط للنشر – ١٩٩١ ص٢٢.

أعطت الولايات المتحدة ومنحتها امتيازات صريحة في الشرق الأوسط»[1].

-ويستطرد حسين في أضرار المعاهدة على الجانب المصري قائلًا:

«بعد المعاهدة خسرت السياحة المصرية قسمًا من إيرادات العرب بعدما شكل السياح العرب ٤٢٢٥٥٧ شخصًا من أصل ٧٥٠ ألف سائح زاروا مصر عام ١٩٧٦، كما قال وزير السياحة إبراهيم نجيب وبعدما بلغت إيرادات السياح العرب نصف الإيرادات الإجمالية للسياحة عام ١٩٧٧، وانعكست دخول المصريين بما أتاح للعمالة الأجنبية - خاصة الأسيوية - أن تشكل ٢٧,٦٨٪ من إجمالي العمالة الوافدة، ورغم المعاهدة استمر مرور ناقلات البترول من الخليج إلى أوروبا عبر قناة السويس، مما شجع على إقامة مشروعات لتوسيع وتعميق القناة كي تستطيع استقبال الناقلات النفطية الكبيرة الحجم.. كما تراجع - أيضًا - حجم التجارة المصرية - العربية بعد المعاهدة، وكان قد وصل (صادرات + واردات) إلى حوالي ١٣٧,١ مليون جنيه عام ١٩٧٨ مقابل (١٠,٠٠٦ مليون جنيه مع دول السوق الأوروبية المشتركة، وازدادت نسبة التضخم إلى ما بين ٢٥٪ و ٤٠٪ عام ١٩٧٩، وهي نسبة تؤثر سلبًا على محدودي الدخل خاصة وأن نسبة زيادة الأجور النقدية السنوية لم تتجاوز ١٠٪ فتفاقمت الأزمات المعيشية في ذلك الحين»[2].

وقد قدم الكاتب الصحفي محمود عوض (١٩٣٠ -٢٠٠٩) نقدًا غير مباشر للمعاهدة، واستعادة سيناء من خلالها باعتبار أن هذا الإغراء لم يرق لعبد الناصر قائلًا:

(١) عدنان حسين: العامل القومي في السياسة المصرية - دار الوحدة - بيروت لبنان ص١٤٢.

(٢) عدنان حسين: مرجع سابق ذكره ص١٤٢، ١٤٣.

«والواقع أن إسرائيل حاولت باستماتة تقديم هذا الإغراء مبكرًا إلى مصر في أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ مباشرة ، وقد مارست كلا من أسلوب الإغراء وأسلوب الضغط عسكريًا وسياسيًا بالاشتراك مع الولايات المتحدة لإقناع مصر بالخروج من الصراع مقابل استعادة سيناء كاملة وبغير أية قيود تستلزم نزع سلاحها بلا جدوى ، وقد كشف جمال ع ـ الناصر عن ذلك مرة في لقاء مع أساتذة وطلاب الجامعات في نهاية سنة ١٩٦٨ عقب مظاهرات الطلبة الشهيرة وقتها.. قال عبد الناصر: إنني أستطيع أن أستعيد لكم سيناء كلها غدًا إذا أردتم، ثم سكت عبد الناصر لحظات قليلة قبل أن يضيف قائلًا: ولكن أحدًا منكم لم يتساءل عن ثمن ذلك ، إن الثمن هو أن يكون هذا سلامًا منفصلًا لمصر مع إسرائيل ، وتخليًا مصريًا عن القضية القومية، وانفصالًا كاملًا لمصر عن العالم العربي، فهل أنتم مستعدون لكل تلك النتائج؟ وبالطبع رفض الجميع وقتها أن تسدد مصر هذا الثمن تحت أي ظرف، وتحت أي ضغط.. والواقع كما يذكر عوض -- أن عبد الناصر كان لديه وقتها عرض أمريكي رسمي بعودة إسرائيل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ بالنسبة للجبهة المصرية وحدها، وقد رفض عبد الناصر رسميًا أيضًا ، لأنه حل منفصل مع مصر وحدها ، ولأنه رأى أن مصلحة مصر تحتم الاستمرار على التسوية الشاملة التي تعيد إسرائيل إلى حدود يونيو على الجبهات السورية والأردنية والمصرية معًا وليس على الجبهة المصرية وحدها[1].

-والجدير بالذكر في هذا الصدد أن محمد إبراهيم كامل (١٩٢٧-٢٠٠١) وزير الخارجية المصري الذي قدم استقالته للسادات اعتراضًا على منهج التسوية مع إسرائيل في منتجع «كامب ديفيد» بأمريكا .. ثم كتب كتابه الضخم «السلام الضائع في كامب ديفيد» تضمن العديد من الانتقادات للسادات، غير أنه وبعد مضي ما يقرب من عقدين من الزمان ،

(١) محمود عوض : وعليكم السلام ص٢٠٦.

وفي حوار مع الكاتب الصحفي محمود فوزي ، والذي ضمنه في كتابه «السادات ورابين سلام حتى الاغتيال» ، ذكر كامل ما يتضمن تزكية السادات قائلًا:

محمود فوزي

«أنا قدمت استقالتي لأن تفكيري أو أمنيتي انصرفت إلى أن نخلص العملية مع الدول العربية كلها ، وننفرد بمفردنا ، كما أظن أن مصر تتركهم وحدهم وتنصرف عنهم.. هذا هو التفكير الذي سيطر عليّ وقتها.. ولكن بالتأكيد كان هذا خطأ.. فنحن قد فتحنا الباب لعملية السلام، ثم إنه ليس من المعقول أو المنطقي أن نلقي بإسرائيل إلى البحر، فهذا كلام فارغ، لأنها أصبحت حقيقة موجودة في الواقع، ونحن قد فتحنا الباب أمام باقي الدول العربية لكي يحدث تفاهم .. ولكن الآن كما تعلم هناك مفاوضات ومحادثات في هذا الشأن.. وليس هناك شك في أن السادات قد قام بعمل طيب.. وإلا لكنا حتى الآن ما زلنا نتسلح ونستعد لحالة حرب.. ولكن البلد الآن اتجهت اتجاهًا ثانيًا مغايرًا لحالة الحرب ، ولكن للسلام والبناء والتعمير».

الفصل الثالث

مواقف السادات وصراعاته مع القوى الأخرى

obeikandl.com